



عنوان البحث

دور قطاع الخدمات المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية

الباحث / قبلان بن سلطان بن جديع
مسجل ماجستير بقسم الاقتصاد السياسى والتشريعات الاقتصادية
كلية الحقوق - جامعة المنصورة .

تحت إشراف

السيد الأستاذ الدكتور / إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف
أستاذ الاقتصاد السياسى والتشريعات الاقتصادية
ووكيل كلية الحقوق - جامعة المنصورة للدراسات العليا والبحوث

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والقطاع المصرفي بصفة خاصة في السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية كبيرة أهمها ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وما صاحبها من عمليات الاندماج بين المصارف. وأن من أهم أسباب تسارع الاندماجات البنكية هو إيجاد كيانات مصرفية كبيرة قادرة علي تحقيق المنافسة المحلية أمام المصارف الأجنبية الكبيرة المتواجدة في المنطقة، فضلا عن قدرتها علي الدخول للأسواق العالمية.

ونظرًا للأهمية الكبرى للجهاز المصرفي تأتي ضرورة تكيفه مع كل التغيرات والظروف المحلية مثل الخصخصة والاتجاه نحو التحرير وكذا الظروف العالمية.

وتتمتع الخدمات المصرفية بأهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، كما تزداد التجارة الدولية في الخدمات المصرفية بشكل متسارع؛ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها: التقدم الكبير في وسائل الاتصالات وثورة المعلومات، وما أدت إليه من ترابط أسواق المال الدولية، واستخدام الادوات المالية الجديدة والتطور التقني السريع. واكتساب سوق الخدمات المصرفية الذي تم دعمه بواسطة التكنولوجيا المتقدمة بمجال الاتصالات والبيانات خبرات مهمة على المستوى الدولي، كما أنه نمت نموًا مثيرًا في العمليات المالية على المستويات العالمية^(١).

وأيضًا، يعد تطبيق وسائل وآليات التكنولوجيا المتقدمة بمجال معالجة البيانات والمعلومات والاتصالات قد نتج عنه تنوع وزيادة حجم التجارة الدولية في مجال الخدمات البنكية. حيث نتج عن ذلك احداث زيادة هائلة في امكانية نقل الخدمات البنكية المتنوعة بصفة فورية تقريبا إلى اماكن متباعدة حول العالم لأجل إتمام المزيد من العمليات والخدمات المصرفية.

كما ساعدت شبكة الانترنت على شراء الخدمات البنكية والتأمين والقيام بخدمات الوساطة من أي مكان بالعالم وجعلها متاحة للجميع. وبالتالي فقد نتج عن تلك التطورات التكنولوجية المتقدمة إلى نقل الخدمات المصرفية عبر الحدود، وعلى نحو دقيق للغاية. وأيضًا نتج عن تلك التطورات إلى ظهور

(١) قريب من هذا المعنى أنظر: د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، تحرير الخدمات المصرفية والتنمية الاقتصادية " دراسة تحليلية مع التطبيق على جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠١٠، ص ١١.

وتطور العديد من السلع والخدمات المصرفية، ولم تكن المملكة العربية السعودية بمنأى عن واقع التغيرات العالمية في القطاع المصرفي.

أولاً: إشكالية البحث

ترتكز إشكالية البحث في تحليل ودراسة موقف المصارف السعودية من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن، وبعد أن أصبحت الخصخصة والعولمة وتحرير التجارة واقع ملموساً، أصبحت المصارف الوطنية تواجه العديد من التحديات مثل الاندماجات والاستحوذات المالية، وكذا المنافسة القوية من جانب البنوك العالمية، وحرية حركة رؤوس الأموال بين الدول وعدم ملائمة وعدم كفاية الاساليب الرقابية التي تستخدمها معظم البنوك المركزية.

ولا شك أن مثل هذه الأمور تؤثر بشكل أو بآخر على القطاع المصرفي السعودي وما يقدمه من خدمات.

ومن هنا جاء التخوف وطرح التساؤلات حول مدى قدرة البنوك المحلية على مجاراة مثيلاتها الأجنبية فيما تقدمه من خدمات ومدى استعدادها لمواجهة عمليات التطور والتحديث في الخدمات المصرفية لمواكبة التغيرات المهمة التي فرضتها اتفاقية الجاتس فيما يتعلق بتلك الخدمات والتي وافق المجلس العمومي لمنظمة التجارة العالمية في جنيف على وثائق انضمام المملكة العربية السعودية للمنظمة في ١١/١١/٢٠٠٥.

وبالتالي بات السؤال كيف يمكن العمل على تعظيم المكاسب من انفتاح السوق المالية وتقليل الخسائر التي يمكن ان تنتج عن المزايا النسبية التي اكتسبتها البنوك الأجنبية من خلال خبرتها الطويلة في مجال العمل المصرفي، وعلى ذلك يمكن طرح العديد من التساؤلات الآتية:

- ١- ما هو الدور الذي يلعبه سوق الخدمات المصرفية في عملية التنمية الاقتصادية؟
- ٢- ما دور اتفاقية التجارة جاتس وملاحقها المالية في مسألة تحرير الخدمات المصرفية؟
- ٣- مدى كفاية الأدوات التي يقوم بها البنك المركزي لضبط الرقابة المالية على الخدمات المصرفية.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى التنوية نحو الآليات والادوات المالية التي يمكن للنظام السعودي الاستفادة منها من خلال تحرير الخدمات المصرفية، حيث تهدف الدراسة لبحث المصارف السعودية على تطوير أدوات ووسائل مالية جديدة ووسائل تخدم تعزيز مراكزها التنافسية في إطار المعطيات الجديدة والقيام بعملية دمج واستحواذ فيما بينها، بالإضافة إلى خصخصة بعضها لزيادة كفاءتها.

ثالثاً: أهمية البحث

يعطي الاقتصاد السعودي بوجهته الجديدة أهمية بالغة لتحرير الخدمات المصرفية، وكذا لعمليات الاندماج وتكوين الكيانات الاقتصادية الكبيرة، حيث تعد إليه هامة من الآليات التي تعند عليها المملكة في تمويل المشروعات الضخمة التي تنوي تنفيذها، وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠. ويعتبر موضوع تحرير الخدمات المصرفية وأثره على التنمية الاقتصادية من المواضيع المهمة بشكل عام، وإزدادت أهميته بالمملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة، حيث أن التحرر الاقتصادي

لا يمكن ان تقوم له قائمة دون التحرر المالي، فتحرير النظام المصرفي والصرف الاجنبي وإقامة سوق نشطة من أهم دعائم التحرر الاقتصادي ومتطلباته، لذلك جاءت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مستهدفة تحرير الخدمات – بما فيها الخدمات المالية – لتؤكد تلك الأهمية.

رابعاً: منهجية البحث

سيتم استخدام المنهج التحليلي بشكل اساسي، حيث يتم دراسة واقع قطاع الخدمات المصرفية من خلال تأثير المتغيرات الاقتصادية العالمية عليها وتحليلها، كما سيتم دراسة ما أنتجته التكنولوجيا الحديثة في مجال الخدمات المصرفية وكذلك الدمج المصرفي واتفاقية تحرير الخدمات وتطبيقها على قطاع الخدمات المصرفية السعودي.

خامساً: خطة الدراسة

- المبحث الأول : مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة في القطاع المصرفي السعودي .
 - المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية المستدامة ومؤشراتها.
 - المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.
- المبحث الثاني: تحرير الخدمات المصرفية والتمويل المصرفي للأنشطة الاقتصادية بالمملكة.
 - المطلب الأول: ماهية التمويل المصرفي لقطاعات التنمية المستدامة.
 - المطلب الثاني: القطاع المصرفي السعودي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي بالمملكة.

دور قطاع الخدمات المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم:

التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد، (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة)، ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية. لذا نتناول في هذا البحث مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة في ضوء تحرير الخدمات المصرفية، ودورها البارز في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة في القطاع المصرفي السعودي .
المبحث الثاني: تحرير الخدمات المصرفية والتمويل المصرفي للأنشطة الاقتصادية بالمملكة.

المبحث الأول

مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة في القطاع المصرفي السعودي

تمهيد وتقسيم:

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي، وقد ركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة النسبية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال ومعدل نمو الناتج القومي، وقد أكد "روسو" في نظريته عن مراحل النمو إلى أنه لكي تصل الدول النامية إلى مرحلة الانطلاق لابد وأن ترفع معدل تكوين رأس المال، لكي تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلى ١٠% من ناتجها القومي^(٢)، وأن نجاح عملية التنمية تتوقف على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي.

وبناء على ما تقدم، فإننا نقسم هذا المبحث إلى مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية ومؤشراتها

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

(٢) د. مها نصر الدين حماد فضل، دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة ولاية جنوب كردفان للفترة من ٢٠٠٠م - ٢٠١٥م، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٧، ص ٥٨.

المطلب الأول

ماهية التنمية الاقتصادية ومؤشراتها

لقد مارست البنوك دورًا مهمًا ومتزايد في دعم الاقتصاد السعودي في السنوات الأخيرة، إذ أصبح القطاع المصرفي يحتل موقعًا مهمًا وأساسيًا في الاقتصاد السعودي^(٣)، ومن جانب آخر؛ عرض الكثير من المفكرين الاقتصاديين وكذلك المنظمات الدولية مفاهيم للتنمية الاقتصادية جانبًا كبيرًا من الأهمية في تقاريرها السنوية.

حيث أنه للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة منها تحقيق مستوى معيشي مرتفع للأفراد داخل الدولة، والاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر أهم العناصر المستهدفة والمساهمة في عملية التنمية في الدولة، لذلك نجد التقارير الدولية تصب اهتمامها على تحسين نوعية العنصر البشري الذي أصبح مهما لتحقيق التنمية من خلال مجهوداته التي يقدمها في التنمية من خلال قيامه بالاستثمارات المختلفة التي تعمل على تسريع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بوجه خاص.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف لابد من توفير مصادر تمويل كافية للتنمية هذا يأتي كشرط أساسي لتحقيقها، وتعتمد الدول على مصدر تمويل داخلية وهي عبارة عن الادخارات والضرائب والتمويل المصرفي والذي يعتبر أساس الدراسة الحالية، ومصادر أخرى خارجية تتضمن الاستثمار الأجنبي والمنح والإعانات والقروض الخارجية، وعوائد عناصر الإنتاج، والتي إذا أمعنا النظر إليها تعتبر جميعها بصورة غير مباشرة ضمن التمويل المصرفي، وبالتالي تدخل جميع الادخارات والاستثمارات الأجنبية والعوائد للإنتاج إلى البنوك ضمن حسابات وودائع تقدم فيما بعد على شكل ائتمان مصرفي^(٤).

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

مما لا شك فيه؛ أن القطاع المالي دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، ولا شك أيضًا أن هناك علاقة تبادلية بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية التي عرفتها إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة: هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالًا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الإنسان وغايته^(٥). أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية فيعرف التنمية:

(٣) د. بان علي حسين المشهداني، واقع القطاع المصرفي السعودي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي والتحديات التي تواجهه للمدة من ٢٠٠٦-٢٠١٦، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، العدد ١٨، ٢٠١٧، ص ٢.

(٤) د. محمد محروس سعدون، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، مجلة كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠٢١، ص ٣٥.

(٥) د. مها نصر الدين حماد فضل، المرجع السابق، ص ٦٢.

"تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة وتركيز اهتمامها أساسا على المناطق الريفية"^(٦).

ويرى البعض أن التنمية الاقتصادية تتمثل في تغييرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية، تضمن نقل الاقتصاد من اقتصاد متخلف يتميز بانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وحجم الاستثمارات، إلى اقتصاد متقدم يتمتع بارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية في ظل توازن العلاقات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية الأساسية^(٧).

ومن خلال المفاهيم والتعريفات المتعددة السابقة، ويرى الباحث أن التنمية الاقتصادية: هي عملية منظمة ومخطط لها مسبقا تشمل تغييرات في كافة جوانب الحياة، فبالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره وتوزيعا عادلا، تضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفي مواقف وتحسين النوع البشري من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية الكريمة للفرد والمجتمع.

ثانيا: متطلبات التنمية الاقتصادية في المملكة:

تحتاج التنمية الاقتصادية لمتطلبات ومستلزمات لضمان تحقيقها وتعتبر النقاط التالية أهمها:

١- التراكم الرأسمالي:

يعتبر التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية وهو الاستثمار الحقيقي في وسائل الإنتاج الملموسة، وهذه العملية تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية التي تستخدم لأغراض الاستثمار بدلا من الاستهلاك.

ويعتمد تراكم رأس المال على توسيع رؤوس الأموال القائمة وتحديثها، لإنشاء رؤوس أموال جديدة إضافية ثابتة وتستثمر.

٢- الموارد الطبيعية:

هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية تكفل استمرار الحياة البشرية، وتتراجع الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال المفرط، تستطيع بعض الدول تعويض نقص الموارد الطبيعية بفعل التقدم التكنولوجي الذي يمكنها من تطبيق الإحلال أو المبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية^(٨).

٣- الموارد البشرية:

(٦) د. موسى عبدالعزيز شحاته، وآخرون: التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٣٢، نوفمبر ٢٠١٦، الأردن، ص ٧٩.

(٧) د. عبدالمنعم أحمد شكري، التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٦٠.

(٨) د. محمد أحمد باغة، مدخل استراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي، الناشر جمعية إدارة الأعمال العربية، مجلة إدارة الأعمال العدد ١٦١، ٢٠١٨، عمان، ص ٢٨.

تعتبر الموارد البشرية عناصر فعالة في عملية التنمية سواء أكانوا عمالاً أم ربايين حيث يعمل العنصر البشري على تراكم رأس المال وتستغل الموارد الطبيعية وتبني السياسة الاقتصادية وتعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية.

٤ التكنولوجيا (التقنية) والمعرفة:

تعرف التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية وكذلك المعرفة التي تهدف إلى التوصل إلى أساليب جديدة تكون أجدى للمجتمع، يعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.

ثالثاً: الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية:

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من مجتمع لآخر حسب ظروفها المختلفة سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، كما أن لكل مرحلة من مراحل التطور والتقدم في المجتمع أهدافها أيضاً، أما الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية فتتلخص فيما يأتي^(٩):

١- زيادة الدخل القومي الحقيقي:

إن زيادة الدخل القومي في أي من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية.

٢- رفع المستوى المعيشي:

التنمية الاقتصادية تسعى لرفع مستوى المعيشة للسكان سواء في المأكل أو الملبس أو المسكن، أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط دخل الفرد^(١٠)، فكلما كان المتوسط مرتفعاً كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس صحيح، ويرتبط أيضاً تحقيق التنمية بتنظيم الزيادة السكانية وطريقة توزيع الدخل القومي.

٣- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

هدف التنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول النامية نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع الدخل والثروات إذ تستحوذ مجموعة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي^(١١).

٤ تحقيق جودة في الحياة:

(٩) د. محمد يسر برنية، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، مؤتمر أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠١٢، ص ٨٥.

(١٠) يتم الحصول على قيمة متوسط دخل الفرد عن طريق قسمة إجمالي الناتج المحلي في سنة معينة/ إجمالي عدد السكان نفس السنة.

(١١) د. مها نصر الدين حماد فضل، المرجع السابق، ص ٦٦.

أهتمت المملكة العربية السعودية بجودة الحياة، وذلك من خلال إطلاق برنامج جودة الحياة وهو أحد برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ (١٢).

ويعتبر الوصول لجودة أفضل في الحياة من أهم المؤشرات التي تهتم بها الدول، حيث يضمن في تحقيق هذا الهدف تحقيق مستوى تعليم أفضل والسعي إلى أكثر فرص ملائمة، وأيضا جودة بيئية وثقافية.

رابعاً: مؤشرات التنمية الاقتصادية:

ارتبطت المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية ارتباطاً وثيقاً بالتطور الحادث في مفهوم التنمية، فالتنمية الاقتصادية لا تتحقق بالصورة المطلوبة إذا اقتصر التغيير على الوسائل الاقتصادية فقط وتم إهمال الجوانب الاجتماعية، فهناك العديد من المؤشرات التي تم تطويرها في مجال التنمية لقياس التنمية البشرية فالبشر هم هدف التنمية ووسيلتها وللتنمية البشرية مؤشرات تتعلق بالعلم والتعليم والبحث والتكنولوجيا والصحة والأوضاع السياسية (١٣).

ولا يمكن أن نستغنى عن الإحصاءات فهي ضرورية من أجل القيام بعملية تخطيط واتخاذ قرارات سليمة، حيث يستخدم صانعو القرارات في الدولة هذه المؤشرات بصفة مستمرة للتدليل على دقة ما أنجزوه، فالمؤشرات توضح نتائج ما تم بذله من جهود تنموية إيجاباً أو سلباً مما يساعد على تحديد الخطوات المستقبلية الواجب اتخاذها لضمان السير في الطريق الصحيح، عند استخدام الناتج المحلي أو القومي لقياس التنمية يجب الأخذ بعين الاعتبار معدل النمو في السكان، حيث يجب المحافظة على معدل نمو في الناتج المحلي أعلى من معدل النمو في السكان لتحقيق مستوى رفاهية أكبر في الدولة، وفي حالة وجود معدل نمو في الناتج المحلي مع زيادة أكبر في معدل السكان فإن الدولة لا تحقق نمواً اقتصادياً (١٤).

ومن جانب آخر؛ يعتمد هذا الأسلوب على الناتج المحلي والقومي الإجمالي ويشتمل منه مؤشرات للتنمية منها: متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وفي الجانب العملي من الدراسة سيتم الاعتماد على مؤشر الناتج المحلي في قياس التنمية في الاقتصاد السعودي.

(١٢) برنامج جودة الحياة تم إطلاقه بالمملكة في عام ٢٠١٨.

(١٣) د. مريم أحمد مصطفى، أحمد إحسان حفطي: قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١١٦.

(١٤) د. نورين مجدي الأمين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة المصرفي، الناشر بنك السودان المركزي، العدد ٧٧، السودان، ٢٠١٥، ص ١١٨.

ويشهد الاقتصاد السعودي تحولاً نتيجة الإصلاحات الجارية للحد من الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل وتعزيز التنافسية.

ويمكننا أن نشير إلى أبرز المؤشرات على سبيل المثال وليس الحصر كالتالي:

١- مؤشر Ipsos: يؤكد أن السعوديين أكثر شعوب العالم ثقة بالجهات الاقتصادية لدولتهم وهم بذلك في صدارة شعوب العالم^(١٥).

٢- صندوق النقد الدولي في تقرير السنوي: أكد التقرير على قدرة المملكة بصفة عامة، والقطاع المصرفي بصفة خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية الرجوة، وسيسجل اقتصاد المملكة نموًا يصل إلى ٨% في عام ٢٠٢٤ كأعلى نسبة نمو بين جميع اقتصاديات العالم.

(١٥) التقرير السنوي ال ٥٩ للعام ٢٠٢٣ الصادر عن البنك المركزي السعودي.

المطلب الثاني

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

كشف صندوق الاستثمارات العامة السعودي عن مصادر تمويل أعماله واستثماراته ضمن الاستراتيجية الجديدة حتى نهاية العام ٢٠٢٥، وشملت هذه المصادر زيادة رأس المال عن طريق الدولة، والأصول المملوكة للحكومة التي تتحول ملكيتها للصندوق، كما سيعتمد الصندوق على القروض وأدوات الدين إضافة إلى العوائد المبقاة من الاستثمارات، ويعد التمويل من أهم الأسس التي يقوم عليها استقرار الاقتصاد، لأنه يساعد في الحفاظ على التوازنات المالية الكلية إضافة إلى استمرارية عملية التنمية الاقتصادية^(١٦).

ومن جانب آخر؛ يعتقد بعض الاقتصاديين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى التمويل والذي يقصد به "توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير المشروع سواء في القطاعين الخاص أو العام"، لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة الخروج من هذه العقبة والعمل بكافة السبل على تكوين حجم رؤوس أموال مناسبة للتنمية^(١٧).

لذا؛ نتناول في هذا المطلب الآتي:

- ١- مصادر التمويل المحلية بوجه عام.
 - ٢- مصادر التمويل الخارجية بوجه عام.
 - ٣- الأساس النظري لعلاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي.
 - ٤- الآراء الاقتصادية حول علاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي.
- فمصادر التمويل هي التي تحدد طبيعة التنمية الاقتصادية وليس العكس، لذلك فإن دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية، وهذا ما سنحاول إدراجه

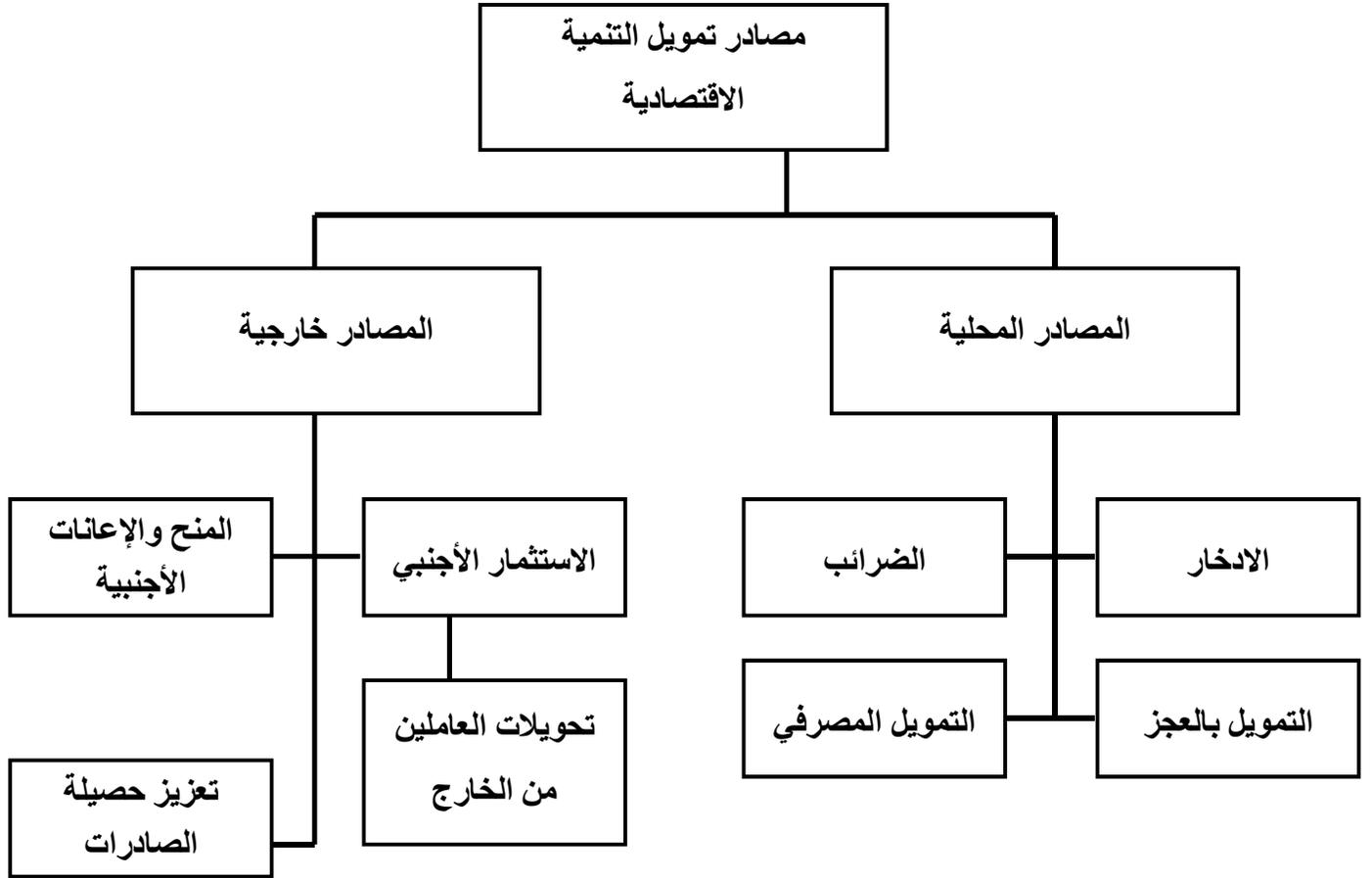
(١٦) د. بعله الطاهر، دراسة تحليلية لأثر الجباية العادية والبتروولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، ٢٠١٥، ص ٦٥.

(١٧) تتمثل مراحل التنمية الاقتصادية في الآتي:

- ١- المرحلة التقليدية: يتسم اقتصاد الدول بالطابع الزراعي التقليدي وتكون وسائل الإنتاج يدوية وبدائية، كما تتميز تلك المرحلة بضعف الإنتاجية وانخفاض مستوى المعيشة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل وعادة ما تكون تلك المرحلة طويلة نسبياً وتتميز بالبطء الشديد.
- ٢- مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي مرحلة الانتقال بين المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق وتكون الدولة خلالها متخلفة ولكنها تسعى إلى ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمكود، ونبذ الوسائل القديمة في الإنتاج وإدخال الوسائل الحديثة.
- ٣- مرحلة الانطلاق: وفيها تدخل الدول طور النمو وتوسعى للقضاء على أسباب تخلفها بتنمية مواردها الاقتصادية بإحداث تغيير جوهري في أساليب الإنتاج والتوزيع.
- ٤- مرحلة النضج الاقتصادي: وتدخل الدولة التي تصل إلى هذه المرحلة في عداد الدول المتقدمة اقتصادياً حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية بشكل متوازن يؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- ٥- مرحلة الاستهلاك الوفير: وعند هذه المرحلة تكون الدولة قد قطعت شوطاً كبيراً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي بحيث توفر لأفرادها جميع السلع والخدمات وأسباب الرفاهية والرخاء ويرتفع استهلاك الفرد من السلع المعمرة، ويزيد متوسط الدخل الفردي

في هذا الجزء، حيث أن الموارد التمويلية للتنمية تقسم إلى قسمين كما هي موضحة بالشكل رقم (١) -
(١) (١٨).

الشكل رقم (١-١) مصادر تمويل التنمية الاقتصادية بوجه عام



(١٨) الشكل إعداد الباحث.

أولاً: مصادر التمويل المحلية بوجه عام:

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية الاقتصادية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويمكن تعريف التمويل المحلي بأنه "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي يتحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة"^(١٩).

وتتعدد مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية ولعل أهمها هو الادخار، فتعتبر أهم المدخرات الوطنية الاختيارية هي مدخرات الأفراد، وهي كل ما يدخره الأفراد من دخولهم، ومدخرات قطاع الأعمال، وهي ما تدخره المشروعات من أرباحها في صورة أرباح غير موزعة (محتجزة)، واحتياطات اختياريات للشركات) ومدخرات إجبارية للقطاع الحكومي. ويمكن تصنيف وتوضيح أهم المصادر الداخلية كما يأتي:

٢- الادخار:

الادخار هو: الجزء المتبقي من الدخل الشخصي والذي يستخدم بأغراض التوسيعات المستقبلية فالسياسية الادخارية الرشيدة يجب أن تعمل على تحقيق فائض اقتصادي ويستخدم هذا الفائض لأغراض التنمية، ومن الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك والاستثمار، ذلك لأن عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار، وهذا يتطلب تقليل الاستهلاك الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج، ولا تزداد الاستثمارات إلا إذا وجدت المدخرات والتي تعمل على تحفيز عجلة النمو الاقتصادي^(٢٠).
يمكن هنا تقسيم الادخار إلى ما يلي:

أ- الادخار العائلي (الشخصي):

يتمثل الادخار العائلي فيما يتم الاحتفاظ به من فائض بين ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول وبين ما ينفقونه على حاجاتهم الاستهلاكية، وتفسير المعدلة التالية هذا التعريف^(٢١)
الدخل = الاستهلاك + الادخار

$$Y = C + S$$

وإذا ما أردنا الحصول على قيمة الادخار فيما يتبقى من الدخل بعد الاستهلاك، يون الادخار كما هو موضح بالمعادلة:

$$S = Y - C$$

(١٩) د. نوزاد عبدالرحمن الهيبي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية:

شؤون عربية، جامعة الدول العربية - الأمانة العامة، ع ١٢٥، ٢٠٠٦، ص ١٠٣.

(٢٠) مها نصر الدين حماد فضل، المرجع السابق، ص ٨٠.

(٢١) حيث Y تعبر عن الدخل، Consumption الاستهلاك، S Saving الادخار.

ب- ادخار القطاع الخاص (قطاع الأعمال) (٢٢):

تعتبر الأرباح غير الموزعة في منشآت وشركات القطاع الخاص، إلى جانب الاحتياجات المختلفة والمتقطعة من الأرباح، من أهم مكونات ادخار القطاع الخاص، والتي يمكن استثمارها في شراء الأسهم والسندات الحكومية، هذا يتضح في المعادلة التالية:

ادخار القطاع الخاص = الأرباح غير الموزعة + إجمالي الاحتياطات.

ج- ادخار القطاع الحكومي:

يتمثل الادخار الحكومي في فائض الإيرادات الحكومية العادية على المصروفات الحكومية العادية، وتتمثل أهم الإيرادات الحكومية في الضرائب والرسوم والغرامات والترخيص المفروضة في الدولة، أما أهم مصروفات القطاع الحكومي فتتمثل في مصاريف المؤسسات والوزارات والمرافق الحكومية كالرواتب والمصاريف الإدارية المختلفة، والفرق بين هذه الإيرادات والمصروفات يمثل ادخار أو عجز القطاع الحكومي.

$$Gs = G - T \quad (٢٣)$$

وتعبر المعادلة التالية عن حجم الادخار الكلي

$$S = Y - C + G - T$$

٣- الضرائب:

تعتبر الضريبة "الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخل لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة وتستخدم هذه الضريبة من قبل الحكومات لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك لأغراض الاستثمار، وهذا النوع من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو التراكم الرأسمالي (٢٤).

٤- التمويل بالعجز:

يسمى هذا المصطلح أيضا بالتمويل التضخمي ويشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار وذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الائتمان من قبل البنوك من دون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق، وتلجأ الحكومة إلى هذا النوع من التمويل عندما تريد تغطية العجز في الموازنة العامة، وذلك من أجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الاتفاق الحكومي والذي تغطيه من خلال طبع نقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها إلى البنوك التجارية وتحصل على الائتمان مقابل (٢٥).

(٢٢) مريم أحمد مصطفى، أحمد إحسان حفطي: المرجع السابق، ص ١١٧.

(٢٣) الضرائب T: Taxes، الادخار الحكومي G: Government spending، الإنفاق الحكومي: Gs

Government saving

(٢٤) محمد محمد أحمد باغة، المرجع السابق، ص ٢٨.

(٢٥) مها نصر الدين حماد فضل، المرجع السابق، ص ٦٢.

٥- التمويل المصرفي:

يقصد به: ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، والذي يعد مصدر مهم في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

حيث تعتبر مصادر التمويل في الدول النامية محدودة، لهذا تسمى الاقتصاديات ذات مصادر التمويل الضعيف باقتصاد الدين، فالبلدان النامية تشكو في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية، واعتمادها بشكل أساسي على المصارف في التمويل، ويعمل القطاع المصرفي على توفير خدمات الدفع للاقتصاد القومي من أجل تسهيل تبادل السلع والخدمات، توفير الائتمان للمحافظة على مستوى الاتفاق القومي، وتخزين القيمة الشرائية المستقبلية للنقود في شكل ودائع وسندات وأسهم وأوراق مالية أخرى، وتوفير الحماية من المخاطر لمؤسسات الأفراد من خلال استعمال أدوات الحماية المستقبلية، مثل العمليات الآجلة، والعمل على إنجاح السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة ومكافحة التضخم^(٢٦).

ونتناول تفصيلاً بالمبحث الأخير من هذا البحث خصوصية التمويل المصرفي وأثره على التنمية الاقتصادية في المملكة.

ثانياً: مصادر التمويل الخارجية بوجه عام:

تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية نتيجة عجز المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة، وقصور حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات، وبهذا لا يكون أمام المجتمع سوى الاستعانة بالمصادر الخارجية، لتوفير المال الكافي لتحقيق التمويل اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وحيث أن الاستعانة بالموارد الخارجية يترتب عليها أعباء معينة تتحملها الدولة، وهذه الأعباء في حقيقتها هي ثمن يدفع لأصحاب هذه الموارد، غير أن ارتفاع حجم هذه الأعباء أو انخفاضها، ومدى الضغط أي يمارس على الدولة المدنية، يتفاوت من دولة أخرى. ويمكن حصر هذه الأخيرة في أربعة مصادر أساسية هي^(٢٧):

١- تعزيز حصيلة الصادرات:

إن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وهذه قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي فيزداد الطلب على السلع والخدمات، ويكون هذا دافعا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وهو ما قد يفسر في النهاية انتعاش الاقتصاد القومي.

٢- الاستثمارات الأجنبية: وتأخذ شكلين:

● استثمارات أجنبية مباشرة:

هي تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها؛ مما يبرر لهم حق الإدارة وغالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل مزارع ومصانع ومناجم وغيرها من الأنشطة الإنتاجية.

● استثمارات أجنبية غير مباشرة:

(٢٦) مريم أحمد مصطفى، أحمد إحسان حفطي: المرجع السابق، ص ١١٧.

(٢٧) محمد محمد أحمد باغة، المرجع السابق، ص ٣٤.

وهي استثمارات تأخذ شكل قروض أو شراء الأجانب للأوراق المالية (أسهم سندات) في السوق المالية الوطنية، وهذا النوع من الاستثمارات يبحث عن عائد معقول لرؤوس الأموال دون أن يترتب عليه إشراف أو اتخاذ قرارات من قبل الأجانب.

٣- المنح والقروض والإعانات الأجنبية:

تتكون المساعدات الأجنبية من منح لا ترد فهي لا تدخل في نطاق المديونية، أما القروض تشمل القروض طويلة الأجل التي تقدمها الدول المتقدمة أو الهيئات الدولية للدول النامية لمساعدتها في الخروج من أزماتها الاقتصادية.

٤- عوائد عناصر الإنتاج:

إن كل عنصر من عناصر الإنتاج يحصل على عائد مقابل اشتراكه في العملية الإنتاجية، وهذا العائد يعتبر ثمنا أو سعرا لهذا العنصر، أو بتعبير أدق ثمنا لخدمة هذا العنصر وليس ثمنا للعنصر نفسه.

ثالثاً: الأساس النظري لعلاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي(٢٨):

يهتم الاقتصاد الكلي واقتصاديات التنمية بمحددات النمو الاقتصادي، وقد تركز الاهتمام في الآونة الأخيرة على العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي، وتطرقت عدد من الدراسات في العقدين الأخيرين سواء في الجانب النظري أو التطبيقي إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

إن علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية تفسرها عدة مدارس وهي مدرسة النماذج الداخلية والمدرسة الهيكلية ومدرسة التقيد المالي وفي هذا السياق سيتخصص هذا الجزء بعرض النظريات التي تحدثت عن طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية(٢٩).

وسيتيم دراسة أهم المدارس التي تعرضت لدور القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث أن الأولى منها المدرسة الهيكلية التي ترى أن أهمية القطاع المصرفي تأتي من خلال قدرته على تهيئة المدخرات وتجهيتها باستثمار، أما الثانية فهي "ماكنون وشو" التقيد المالي والتي تفترض أن القيود المالية والقانونية على الأدوات المالية والمؤسسات المالية هي المعوق الرئيس للتنمية الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة والدخل في الدول الأقل نمواً، أما المدرسة الثالثة فهي نماذج النمو الداخلي والتي حاولت إبراز الدور المحتمل للوساطة المالية في الدخل والنتائج مستعينة بتطور النظرية التحليلية الكلية في نماذج النحو الاقتصادي الحديثة(٣٠).

(٢٨) مها نصر الدين حماد فضل، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٢٩) محمد محمد أحمد باغة، المرجع السابق، ص ٤٠.

(٣٠) نورين مجدي الأمين، المرجع السابق، ص ١٢٤.

أ/ المدرسة الهيكلية للتمويل:

منذ الستينيات من القرن الماضي ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من الاقتصاديين تعتقد بأن هناك أهمية خاصة لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية كعامل مؤثر في التنمية والنمو الاقتصادي ومن ثم في تحسين الدخل الفردي والقومي، هذه الأهمية للقطاع المصرفي ولمؤسسات الوساطة المالية تستمد أهميتها من خلال كونها تعمل على حشد المدخرات وزيادة حجمها في المجتمع، وهو ما يعني بزيادة رأس المال المتاح للاستثمار^(٣١).

من هنا تركزت معالجة مفكري هذه المدرسة لأهمية النظام المالي كعامل مؤثر في التنمية وقدمت رؤيتها تبعا لذلك لإصلاح النظم المالية ونظم الوساطة المالية في الدول النامية كسياسة مستهدفة لمعالجة قضايا التنمية في مثل تلك البلاد بما في ذلك انخفاض مستوى الدخل، فنظام القطاع المصرفي يعمل على تعبئة المدخرات وتركيمة رؤوس الأموال ومن ثم إعادة استثمارها في الاقتصاد مرة أخرى محدثة زيادات متتابة في الدخل للمعنيين بالاستثمار بصورة مباشرة والأفراد بشكل غير مباشر من خلال عمل المضاعف وقنوات إعادة التوزيع.

كما تعمل مؤسسات القطاع المصرفي على توسيع المعروض النقدي في كل عملية تمويلية للقطاع الخاص، إنتاجية كانت أو استهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة الرصيد الحقيقي للنقود في المجتمع كأحد مدخلات عملية الإنتاج، إذ وفقا لبعض مفكري هذه المدرسة فإن الرصيد الحقيقي للنقود لا يقل أثرا عن العمل ورأس المال كعوامل إنتاج في العملية الإنتاجية، وهو ما يعني أن زيادة الرصيد الحقيقي من الوحدات النقدية تعني زيادة طردية في الإنتاج، فإذا كان لرصيد النقود الحقيقية أثره في مستوى الإنتاج فإن نمو الأرصدة الحقيقية للنقود سيبعده نمو في نفس الاتجاه في الناتج الحقيقي أيضا، بحيث يعمل ذلك على تحسين الظروف المعيشية للمشاركين في العملية الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر أيضا^(٣٢).

ب/ مدرسة التقييد المالي:

تعتمد رؤية هذه المدرسة في تأثير النظام المالي ومؤسسات القطاع المصرفي على مستوى الدخل وأن تقييد الأدوات المالية وخاصة سعر الفائدة والسقوف الائتمانية ونسب الاحتياطي تؤثر سلبا وبدرجة عميقة في تكوين رأس المال الوطني ومن ثم التنمية الاقتصادية وما يتبعه من تأثير على مستوى الدخل، هذه النتيجة للقيود على المؤشرات والأدوات المالية التي تنشأ من ارتفاع مختلف أنواع التكاليف^(٣٣).

أولها التكلفة الناشئة عن انخفاض كفاءة المؤشرات المالية في أدائها لدورها المنوط بها حيث يعمل ذلك على زيادة تكاليف وحدة الائتمان المتاح للاستثمار، كذلك الحال بالنسبة لزيادة ورفع متطلبات الاحتياطي النظامية، أما الثانية من التكاليف فهو ما ينشأ عن تخفيض الحجم المثالي للقطاع المصرفي، وهو ما يعني التقليل من حجم المنافسة وزيادة كلفة الحصول على الائتمان، فالأفراد والمؤسسات والشركات التي تعمل في ظل بيئة تعمل على تقييد الأدوات المالية تواجه بصعوبة

(٣١) مها نصر الدين حماد فضل، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٣٢) محمد محروس سعدون، المرجع السابق، ص ٤٥.

(٣٣) مريم أحمد مصطفى، أحمد إحسان حفطي: المرجع السابق، ص ١٢٩.

الحصول على الائتمان الكافي للاستثمارات ومن تعتمد على التراكم الذاتي لرؤوس الأموال واقتصار رأس المال والدخول نشوء مشكلة حلقة الفقر المفرغة^(٣٤).

بناء على ذلك فإن تحسين مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتطلب تحريراً لسعر الفائدة من خلال إزالة جميع القيود المؤسساتية الكفيلة بتقييد سعر الفائدة السوقي للوصول لمستوى السعر التوازني الكفيل بالحد من دورة انخفاض المدخرات وانخفاض الاستثمارات ومن انخفاض الدخل، خاصة إذا توافق ذلك مع انخفاض مستويات التخضم.

أما كينغ وليفاين فقد استخدم نموذجاً داخلياً للنمو **Endogenous Growth Model** لإيضاح الدور الإيجابي للوسطاء الماليين بقدرتهم على الحصول على معلومات وافية عن كفاءة المشروعات محل التمويل مقارنة بالمدخرين الأفراد الذين لا يمكنهم تحقيق ذلك، هذه الميزة للوسطاء الماليين ومؤسسات التمويل المصرفية تتيح لها معرفة الاستثمارات القادرة على تحقيق زيادة مطردة في الإنتاج ومن ثم رفع معدل النمو، كما استخدم غرينوود وسميث نموذجين مماثلين لسابقيهما، لبيان الكيفية التي يسهم فيها الوسطاء الماليون والمصارف في التخصص الأمثل للمدخرات^(٣٥).

ولقد استخدم كل من بكسي ووانغ فقد النموذج الداخلي **Endogenous Growth Model** للنمو لتوضيح كيف أن خدمات المؤسسات المالية والوسطاء الماليين تعمل على توليد آثار إنتاجية كبيرة، هذه الخدمات من وجهة نظرهم تعمل على تحقيق توازن مزدوج ناتج عن التداخل الحركي بين قرارات الادخار لقطاع الأعمال والقطاع العائلي وبين سلوك المنافسة الاحتكارية لقطاع المؤسسات المالية والمصارف والذي يمكن ملاحظته من خلال المقارنة الساكنة لمعدل التفضيل الزمني للمستهلك والمخاطرة الاستثمارية للمستثمر مع التكاليف المصرفية للوسطاء الماليين، كما استنتج هؤلاء الباحثين أن خدمات مؤسسات الوساطة المالية مرتبطة بمرونة عرض العمل ومستوى التوظيف، فالتغير الحدي في النظام المالي يؤدي إلى تغير مضاعف في توازن النشاط الاقتصادي، ومن ثم فإن مستوى مرتفعاً من التشغيل والمؤشرات المالية يقترن عادة مع مستوى مرتفع أعلى في النمو الاقتصادي.

هذه القنوات التي من خلالها تسهم الوساطة المالية إيجابياً في النمو الاقتصادي استخدمها العمر في نموده الحركي للنمو الاقتصادي ليوضح أن هناك تأثيراً ذا اتجاهين للوساطة المالية وليس موجبا في كل الأحوال فالوساطة المالية المناسبة تحفز النمو الاقتصادي، بينما تؤدي الممارسات المالية غير المواتية إلى تعويق جهود التنمية ومن ثم تخفيض النمو الاقتصادي. فعدم وجود مؤسسات وساطة مالية ذات كفاءة^(٣٦).

أو وجود متطلبات احتياطي غير مبررة، أو أي قيود كمية أو نوعية تحد من كفاءة الوساطة المالية تترك أثراً بيناً على مستوى وحجم النمو الاقتصادي. وفي المقابل فإن الوساطة المالية المواتية تعمل على رفع كفاءة تخصيص مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال بتوجيه المدخرات لتلك التي تتميز بارتفاع في الإنتاجية الحدية، وذلك عن طريق تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها فنياً

(٣٤) نورين مجدي الأمين، المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٣٥) مها نصر الدين حماد فضل، المرجع السابق، ص ٨٠.

(٣٦) محمد محروس سعدون، المرجع السابق، ص ٣٩.

وماليا بالإضافة إلى تخفيض مستوى مخاطرة توجيه المدخرات للاستثمارات عالية التقنية والإنتاجية والمخاطرة.

وهكذا فإن كل الفكر التنظيري الاقتصادي المعاصر لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي يرى أن النظام المالي الكفاء سينتج خدمات مالية ذات كفاءة عالية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي، مثل هذه الرؤية تعزز من مطالبة الاقتصاديين لتحسين القطاع المالي والسياسات الائتمانية الكفيلة بحفز تراكم رؤوس الأموال، وتشجيع التبادل والتعاون بين قطاعات الفائض والعجز المالي ومن ثم النمو الاقتصادي^(٣٧).

وأخيرا وبعض استعراض هذه المدارس، وجد أن الأنسب للواقع الاقتصادي للدول النامية هي مدرسة النماذج الداخلية والتي تعزز من دور الوساطة المالية في الاقتصاد حيث أن التقيد المالي لا يمكن تطبيقها لعدم القدرة في التحكم في أسعار الفائدة، وكذلك الأمر بالنسبة للمدرسة الهيكلية والتي تحتاج للتحكم في بعض النقد، أما النماذج الداخلية فتحفز على زيادة الاعتماد على الأوراق المالية والوساطة المالية.

رابعاً: الآراء الاقتصادية حول علاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي:

أظهرت العديد من الدراسات أن التطور في الوسائط المالية عن طريق تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر وتسهيل المعاملات وتقييم المشروعات وغيرها، يمكن أن يسرع معدل التراكم الرأسمالي وبالتالي يعزز من فرض النمو الاقتصادي، ومما سبق يمكن عرض لأهم الآراء التي تفسر ذلك أهمها^(٣٨):

أ/ آراء مؤيدة لأهمية دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية:

يعود الاهتمام النظري بالعلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي إلى كتابات اللذين أكدا على أهمية دور المصارف في توفير التمويل الضروري لتحفيز النمو، فبعد أن استبعد الفكر الكلاسيكي فكرة الاكتناز وظهرت أهمية الجهاز المصرفي كأحد أهم المؤسسات التي تعمل على حشد المدخرات، وأيده في ذلك كينز الذي اهتم بإعطاء القطاع المصرفي أهمية كبيرة لما يقوم به من دور مهم في توفير السيولة اللازمة للاقتصاد.

ويرى شومبيتر أن الخدمات التي يقوم بها القطاع المصرفي بين حشد للمدخرات وتقييم المشروعات وإدارة للمخاطر ومتابعتها جميعها ضرورية لأي نمو اقتصادي لخروج أفراد المجتمع من حالة ضعف الإنتاجية والحافز لديهم إلى تكوين شخصية المنظم القادر ليس فقط على تحسين ظروفه المعيشية بل لتحسين الظروف التنموية للمجتمع الذي يعيش فيه هذا المنظم مما يعكس الأثر الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المصرفية في تحسين مستوى الدخل على مستوى الفرد والمجتمع^(٣٩).

(٣٧) محمد يسر برنية، المرجع السابق، ص ٩٠ وما بعدها.

(٣٨) مها نصر الدين حماد فضل، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٣٩) د. هيل عجمي جميل، رمزي ياسين رسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، ط ١، ٢٠٠٩، ص ١١٠.

وما لا شك فيه عدم إنكار أهمية دور القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، فقد وجدت أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية^(٤٠) على النظام المصرفي تقيد كمية وإنتاجية الاستثمارات، وبالتالي تقيد النمو الاقتصادي وتقود إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار، ويرى البعض^(٤١) أن النقود ضمن الثروة، واعتبرها وسيلة للدفع ومدخلا إنتاجيا وسيطا في كل القطاعات غير النقدية، بينما اعتبر ويرى البعض^(٤٢) النقود إنتاجيا أصيلا وبديلا كاملا لرأس المال، وتظهر النتيجة التي توصلنا إليها متطابقة، فالسياسات التحررية المتعلقة بالقطاع المصرفي تحفز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين نوعية وكمية الاستثمار، ومن خلال السياسات التي من شأنها التخفيف من وضع قيود على السقف الأعلى لسعر الفائدة والاحتياطات القانونية العالية، والتحفيز لبعض برامج الائتمان التي تسهل من عملية التنمية الاقتصادية.

ب/ واقع تطور القطاعات المصرفية في الدول النامية (تحليل مقارنة):

في البداية نستكشف بعض الحقائق الخاصة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية. بالنسبة لدول آسيا وبشكل أكثر تحديدا، إذ نقارن أولا العمق التنموي للدول الآسيوية النامية بكل نظري ثم ننتقل إلى الجانب العملي والتحليلي لإثبات إيجابية العلاقة بين المتغيرين مؤشرات التمويل المصرفي مقاسة بـ: (إتاحة الحصول على قروض من المصارف التجارية) وقيمة التنمية الاقتصادية مقاسة بمعدل الدخل الإجمالي الحقيقي للفرد مؤشر GNI وذلك بحسب المعايير الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ثم ننظر إلى المؤشرات التقليدية للهيكل التنموي مثل الائتمان المصرفي على سبيل المثال نسبة الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات التقليدية للهيكل المالي مثل نسبة الائتمان المصرفي ورسملة أسواق الأوراق المالية عبر المناطق دون الإقليمية^(٤٣).

إذ أن الإقراض المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بنغلاديش والهند وإندونيسيا وباكستان والفلبين أقل من نصف نظيرتها في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فالنفاوت مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ويتضح ذلك بالمثل في أسواق رأس المال.

في حين بدأت أسواق الأوراق المالية تكتسب في الآونة الأخيرة وعلى أرض الواقع في آسيا النامية لاتزال أقل بكثير من نظيرتها في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولاسيما في الحالة من بنغلاديش وإندونيسيا وباكستان. وهناك حالة استثنائية هي الهند، التي مخزونها،

(٤٠) الدول المتقدمة هي مجموعة دول حققت تقدما في المجال الاقتصادي (أساسا الصناعية)، وتتميز هذه الدول بارتفاع مستوى المعيشة بها وارتفاع الناتج القومي الإجمالي، أما الدول النامية فهي الدول التي تنسم بمستوى معيشي منخفض وبتناقص الناتج القومي الإجمالي تسمى أيضا بدول العالم الثالث، لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد يسر برنية، المرجع السابق، ص ٩٤ وما بعدها.

(٤١) د. فضل علي ناجي، الجهاز المصرفي اليمني والتكيف مع تحرير الخدمات المصرفية المتوقعة، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ١٩، عدن، ديسمبر، ٢٠٢٠، ص ١٤.

(٤٢) د. خالد بن حمد عبد الله القدير، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص ٤، ومتاح على الموقع الإلكتروني: www.Kau.edu.sa.pdf.

(٤٣) د. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٠، ص ١١٩.

وتصاعدت رؤوس الأموال السوقية بشكل كبير بعد ٢٠٠٢ للوصول إلى نحو ١٧٠% الناتج الإجمالي في عام، متجاوزا للرقم المتوسط لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٤٤).

حيث أن الفجوة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر وضوحا في أسواق السندات. ولم تشهد أسواق السندات توسعا سريعا إلا مؤخرا، ويعود ذلك على التدابير الرسمية المتخذة لتطوير أسواق السندات بالعملة المحلية، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي وجهود مثل مبادرات أسواق السندات الآسيوية وصناديق السندات الآسيوية. على الرغم من والتوسع، فإن أسواق السندات بالعملة المحلية الآسيوية لا تزال متخلفة.

كما تقوم العديد من الدراسات الخاصة بكل بلد بتقييم كيفية تأثير تنمية القطاع المالي على النمو الاقتصادي والحد من الفقر حيث أن العديد من تلك التي تم العثور عليها متسق مع نتائج من الأدبيات التجريبية حول الدراسات في البلاد المقدمة أعلاه.

هناك يشير البعض^(٤٥) إلى أن إصلاحات القطاع المالي بدأت في أواخر التسعينيات من القرن الماضي خلقت باكستان بيئة مواتية عاش فيها الفقرا والطبقة الوسطى فرصة أفضل لتلقي الائتمان من المؤسسات الرسمية.

وفي دراسة أخرى اتضحت تأثيرات النمو والتوزيع المالي، وتحديدًا فيما يتعلق بتعبئة المدخرات والوصول إلى الائتمان في أسواق وأسعار الفائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة في تايلاند ١٩٧٦ حتى ٢٠١٩. في حين وجدوا أنه هناك تأثير كبير على نمو الدخل.

أما بالنسبة للدول العربية ومنها مصر والتي نهتم في الدراسة هنا بالبحث عن معنوية العلاقة الموجه للقطاع الخاص لا يؤثران على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، في حين أن معدل القيمة السوقية لأسواق المال له أثر موجب ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي. فيما يتعلق بالمتغيرات الأساسية، نجد أن الاستثمار والانفتاح التجاري يؤثران عموما على النمو الاقتصادي الحقيقي في حين أن النمو السكاني لا يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي^(٤٦).

استخدمت الدراسة هنا نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لتحليل استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في القطاع المالي في عشرة دول عربية موزعة على مجموعتين، استنادا إلى ثلاثة مؤشرات مرتبطة بتطور القطاع المصرفي والأسواق المالية وأخذًا في الاعتبار بعض المتغيرات الأساسية التي تعتبر محركات للنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١^(٤٧).

(٤٤) د. محمود حسن صوان، أساسيات العمل الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، ط٢، ٢٠٠٨، ص ٤٠.

(٤٥) د. فضل علي ناجي، المرجع السابق، ص ٢٠.

(٤٦) د. مها نصر الدين حماد فضل، المرجع السابق، ص ٨٥ وما بعدها.

(٤٧) د. هيل عجمي جميل، رمزي ياسين رسلان، المرجع السابق، ص ١٤.

المبحث الثاني

تحرير الخدمات المصرفية والتمويل المصرفي للأنشطة الاقتصادية بالمملكة.

تمهيد وتقسيم:

واصل القطاع المصرفي أداءه الجيد منذ ٢٠٢٢م على مختلف الأصعدة. وقد أسهمت جهود البنك المركزي السعودي من خلال الإشراف على القطاع المصرفي والمساهمة في تعزيز متانته وملاءته المالية بالتعاون مع المصارف المحلية وتماشياً مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تطور الخدمات المصرفية المقدمة من القطاع، ويتجلى الأداء الجيد للمصارف التجارية في عام ٢٠٢٢م من خلال زيادة أنشطة المصارف بشكل عام وتعزيز مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي موجوداتها بنسبة ١٠,٥%، ونمت ودائعها بنسبة ٩,١% وارتفعت أرباحها بنسبة ٢٨,٦%^(٤٨).

ويعد توفير التمويل من أهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التفكير في إنشاء المشروعات ويرتبط نجاحها بمدى توافر مصادر التمويل الملائمة، والجودة الاقتصادية والاجتماعية للمشروع، مع توافر الإدارة الجيدة، وسوق متسعة للسلع والخدمات التي يقدمها وكذلك التوقعات المستقبلية لنشاط المشروع.

كما يلعب التمويل *finance* دوراً محورياً في الإنتاج والاستهلاك والتراكم الرأسمالي، فمنذ الانتقال من الإنتاج المعيشي المحدود (أي بغرض الاستهلاك الذاتي) إلى الإنتاج بغرض المبادلات، وما صاحب ذلك من الاعتماد المتزايد على الأدوات والآلات والمعدات (رأس المال العيني) والإمعان في التخصص وتقسيم العمل، تزايدت الحاجة إلى وسائل الدفع ووسائط التمويل وأدواتها المختلفة^(٤٩).

ومع اتساع رقعة النشاط الاقتصادي محلياً وإقليمياً وعالمياً، تطورت وسائل الدفع وأساليب ومؤسسات التمويل بحيث لم تعد هناك مبالغة في الحديث عن صناعة التمويل، وهي صناعة خدمية بالدرجة الأولى. وأما عن مصادر التمويل فهي متعددة ومختلفة فهناك سوق النقد حيث تعتبر من أهم مصادر التمويل (خاصة قصير الأجل) ويشمل البنوك التجارية وبنوك التجارة الخارجية وشركات الخصم وشركات القبول وقد تزاوَل البنوك التجارية تقديم التمويل في إطار سوق المال.

^(٤٨) التقرير السنوي ال ٥٩ للعام المالي ٢٠٢٣ الصادر عن البنك المركزي السعودي ص ١٠٦.
^(٤٩) د. محمود عبدالحى، الخدمات المالية واتفاقيات الجات، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١.

أما سوق رأس المال: فيتم عن طريقه الحصول على التمويل متوسط وطويل الأجل من خلال إصدار الأوراق المالية كالأسهم والسندات، وذلك جنبا إلى جنب مع البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال ومنشآت التأمين والادخار.

ولما كان تركيزنا في هذه الدراسة عن الخدمات المصرفية، فإن هدفنا سينصب على التمويل المصرفي Banking Finance باعتباره من أهم مصادر التمويل على الساحة وتأثيرا في الاقتصاد القومي، وعلى هذا الأساس فإن الباحث سيعرض لهذا المبحث من خلال مطلبين هما:

المطلب الأول: ماهية التمويل المصرفي لقطاعات التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: القطاع المصرفي السعودي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي بالمملكة.

المطلب الأول

ماهية التمويل المصرفي لقطاعات التنمية المستدامة

مما لا شك فيه؛ أن البنوك والقطاع المصرفي يلعب دور كبير في دعم ونمو الاقتصاد السعودي في السنوات الأخيرة، وباختلاف وظائف القطاع المصرفي فإن وظيفة التمويل بالنسبة للمصارف تعتبر من أهم الوظائف والمهام بالنسبة للبنوك وعلى هذا سنعرض لهذا المطلب من خلال نقطتين هما:

أولاً: مفهوم التمويل المصرفي ومجالاته.

ثانياً: مجالات التمويل المصرفي.

ثالثاً: صور التمويل المصرفي ودور الاستثمار المباشر في التمويل.

أولاً: مفهوم التمويل المصرفي ومجالاته:

يمكن تعريف التمويل المصرفي بأنه "التمويل الذي يقدم بواسطة البنوك بأنواعها المختلفة (بنوك تجارية وبنوك استثمار وأعمال بنوك متخصصة وبنوك أخرى مثل بنوك الادخار، البنوك التعاونية والبنوك المهنية، بالإضافة إلى التمويل المقدم من البنوك الدولية، والمؤسسات التمويلية الدولية الأخرى^(١).

ويذهب البعض^(٢) إلى أن البنوك التجارية (بنوك القطاع العام + البنوك المشتركة) تعد من أكثر أنواع البنوك انتشاراً تليها بنوك الاستثمار والأعمال ويضاف إليها فروع البنوك الأجنبية وأخيراً البنوك المتخصصة وهي (بنوك القطاع العام).

بالإضافة لما سبق، فإن البنوك تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمقترضين، ومع ذلك^(٣) فإن فإن الوظيفة التمويلية للبنوك هي أكثر الوظائف أهمية في عمل الجهاز المصرفي، وقد لعبت دوراً مهماً في عملية تكوين رأس المال والنهضة الصناعية في أوروبا منذ بداية الثورة الصناعية وإن اختلفت التجربة من دولة لأخرى. ولعل هناك أدواراً عديدة للتمويل منها المساعدة في تكوين رأس المال الثابت كما في المنشآت الصناعية أو تمويل احتياجات رأس المال العامل ومساندة المشروعات أثناء التشغيل، وتقديم العون للمشروعات الخدمية والتجارية المتعددة.

ولهذا تعتبر قضية التمويل من أهم الاعتبارات التي تراعيها الدول لتحقيق التنمية، وترتبط بالأساس بمدى وفرة الموارد التمويلية اللازمة حيث تسعى البنوك نحو تجميع المدخرات وإعادة استثمارها في التنمية في ظل العديد من الاعتبارات التي يتطلبها التمويل المصرفي وهي^(٤):

(١) د. يوسف عثمان إدريس وآخرون، كيفية تحديد هوامش أرباح المرابحات بالمصارف خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)، سلسلة الدراسات والبحوث، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، أغسطس ٢٠٠٦، ص٧، وما بعدها.

(٢) د. رشدي صالح عبدالفتاح، التمويل المصرفي للمشروعات، دار النهضة العربية، طبعة أولى، ٢٠٠٦، ص١١٤ وما بعدها.

(٣) د. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ١٩٩٢م، ص٥ وما بعدها.

(٤) رشدي صالح، مرجع سابق، ص١١٥ وما بعدها. أنظر أيضاً:

١- الوصول لأعلى ربح:

يقصد بتحقيق أعلى ربح تحقيق عائد معقول لأصحاب رأس المال بالإضافة إلى تدعيم المركز المالي للبنك.

ولما كان الجانب الأكبر من مصروفات البنك يتكون من تكاليف ثابتة، ومن أهمها الفوائد المدفوعة على الودائع في البنوك التجارية، فإذا زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الإيراد بنسبة أكبر والعكس، ولذلك تسعى إدارات البنوك دائما لتحقيق زيادة في الإيرادات وتجنب انخفاضها^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن الفوائد المدفوعة على الودائع للعملاء تدفع سواء حقق البنك إيرادات عالية أو منخفضة، رؤوس أموال البنوك عادة منخفضة مقارنة بحجم أعمالها. ويسعى البنوك أيضا لزيادة رؤوس أموالها وحقوق الملكية تطبيقا للقواعد الدولية الخاصة بالملاءة المصرفية التي أقرتها لجنة بازل ١٩٨٨^(٢). التي تشترط ألا يقل رأسمال البنك عن نسبة عينة طبقا لقروض الممنوحة (ذات المخاطر) بهدف الحيولة لتعرض البنوك لهزات مالية في حالة تزايد مخاطر الإقراض. وهذا ما حدث لبنك ليمنان برازرز الأمريكي سبتمبر ٢٠٠٨.

٢- توفير السيولة المالية:

تعرف السيولة بأنها القدرة على تحويل قيمة الأصل إلى نقدية حاضرة في أقل وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة، ولعل البنوك تحتفظ عادة بأرصدة نقدية بغرض التعامل اليومي لمقابلة الشيكات المقدمة من العملاء، أو لأغراض الإقراض النقدي أو لمواجهة أية نفقات عاجلة أخرى^(٣). وهناك عدة عوامل تتأثر بها الأرصدة النقدية منها:

١- دافع المعاملات.

٢- دافع الاحتياط.

٣- إمكانية الحصول على تمويل من البنوك الأخرى.

٤- طبيعة العلاقة النقدية والودائع على اختلاف أنواعها.

وما ينبغي ملاحظته أنه في حالة عدم توافر السيولة تلجأ البنوك إلى الاقتراض من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي لتلبية الطلب عليها. وعلى سبيل المثال لقد لجأ البنك المركزي المصري إلى تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي في مارس ٢٠٠٠ بنسبة ١% بغرض زيادة المبالغ المتاحة للاستثمار لدى البنوك وتم استبعاد الودائع لأكثر من ٣ سنوات من نسبة الاحتياطي لتحقيق دفعة في تنمية الاقتصاد وللخروج من أزمة السيولة والركود التي يعاني منها حاليا^(٤).

LESLIEV. CASTLE, Christopher Findlay, Rovort M. stern & Berbard M. hoekman: "pacific trade in services" the service sector in economic structure and in international transactions, Kim Huplee prionting, Singapore, 1988. P51.

(١) د. منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص ١٠٤؛ وكذلك: يوسف عثمان إدريس وآخرون، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢) راجع مقررات لجنة بازل على موقع بنك التسويات الدولية وهو: <http://www.bis-org> وكذلك أيضا:

Bis, Quarterly review, international banking and financial market developments, September 2008, p. 8., available at: http://www.bis.org/publ/qtrpdf/r_qt0809-pdf.

(٣) د. بان علي حسين المشهداني، المرجع السابق، ص ٥.

(٤) قريب من هذا المعنى: ابراهيم عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص ٢٨٩.

٣- الأمان والاستقرار المالي:

من الأمور التي حرصت عليها بل وأنشئت من أجلها لجنة بازل هي الأمان المصرفي. حيث أنه كلما كان حجم رأس مال البنك صغيراً كلما زادت درجة المخاطرة والعكس^(١). ولعل الهدف الأساسي من الضوابط التي وضعتها لجنة بازل هي:

- أ- تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي.
- ب- تقديم نموذج ثابت وعادل لتخفيض المنافسة غير المتكافئة فيما بين المصارف العالمية.
- ج- أخذ المخاطر التي تتعرض لها البنوك من جراء أنشطتها خارج الميزانية بعين الاعتبار. وأهمها مخاطر الدين والائتمان ومخاطر السوق بما تشتمله من أسعار صرف وفائدة^(٢).

ثانياً: مجالات التمويل المصرفي:

تباين توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام ٢٠٢٣م، فقد سجل الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الأنشطة العقارية أعلى نسبة نمو مقارنة ببقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث سجل ارتفاعاً نسبته ٣٠,٧% (٢,٤٩ مليار ريال) ليبلغ ٢٠٩,٦ مليار ريال مقارنة بالعام السابق حيث حقق ١٦٠,٤ مليار ريال. وشهد الائتمان المصرفي لقطاع التعدين والمناجم نمواً بمعدل ٢٢,٤% ليبلغ ٣٦,٩ مليار ريال مقارنة بالعام الماضي حيث حقق ٣٠,٢ مليار ريال. بالإضافة إلى ذلك، فقد سجل الائتمان المصرفي لقطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين نمواً بمعدل ٢٠,٢% ليبلغ ٩٠,٠ مليار ريال مقابل العام الماضي الذي حقق فيه ٧٤,٩ مليار ريال^(٣).

وذكرنا من قبل مدى أهمية التمويل المصرفي في دولة كمصر، لم تبلغ فيها الأسواق المالية درجة الكمال حتى يعتمد الاقتصاد القومي عليها، بل إن الأهمية البالغة تأتي للتمويل المصرفي بالنظر لمساهمته الفعالة في رفع كفاءة الاستثمار المحلي سواء من خلال المساهمة المباشرة في مشروعات معينة، أو من خلال إعداد ومتابعة وتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية والترويج ودعم المشروعات في بداية فترة التشغيل، بالإضافة إلى إتباع الوسائل الصحيحة والملائمة لتعبئة المدخرات واستخدامها في أفضل المجالات الاستثمارية من الوجهة القومية وبما يحقق بناء قاعدة إنتاجية وخدمية تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية^(٤).

بيد أن الوظيفة التمويلية تتوقف على العديد من الاعتبارات هي:

- أ- آجال التمويل (الفترة الزمنية).
 - ب- التوزيع الجغرافي للتمويل (الموقع).
 - ج- مجالات التمويل (الأنشطة).
- وبخصوص مجالات التمويل: ويقصد بها القطاعات التي يتم تمويلها من قبل الجهاز المصرفي، حيث تؤكد مع البعض^(٥) على أن هناك اعتبارات تحكم اختيار القطاعات التي يتم تمويلها، منها

(1) Basel II: revised international capital framework, available at: www.bis.org.

(2) Bis: credit risk Transfer, January 2003, available et www.bis.org.

(٢) التقرير السنوي ال٥٩ لعام ٢٠٢٣ الصادر عن البنك المركزي السعودي.

(٤) رشدي عبدالفتاح، مرجع سابق، ص١١٨.

(٥) د. مجدي عبدالحافظ، مذكرات مختصرة في التسويق المصرفي، البنك المركزي المصري، إدارة التنظيم والتدريب، محاضرات ٢٠٠٠/٩٩، ص١٠ وما بعدها.

السياسة العامة للجهاز المصرفي التي تنبع من السياسة العامة للدولة فقد تتوسع البنوك في تمويل القطاع الصناعي بالتمويل طويل الأجل والجاري وتقدم الدعم له. وهذا ما حدث في ألمانيا وتجربة بنك مصر في الأربعينيات أو التجربة اليابانية^(١).

ومن ناحية أخرى قد تتوسع البنوك في دعم النشاط التجاري كما هو سائد في المدرسة الإنجليزية، وفي الوقت الحالي فإن التمويل المصرفي يحكمه عائد كبير، وعلى منتجاتها طلب دائم. كذلك السياسة التمويلية التي يتبعها البنك ويحكمها كونه بنكا تجاريا أو استثماريا أو متخصصا.

١- تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة للمشروعات:

حيث تسهم البنوك بشكل ملموس في تمويل المشروعات المختلفة التي تغطي كافة قطاعات الاقتصاد المصري لتدعيم القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تمويل ودعم الصناعات الصغيرة سواء من مواردها الذاتية أو التعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى جانب الاستثمار في الأوراق المالية وغيرها.

وجدير بالذكر أن مجال آخر تموله البنوك المصرية وهو دعم برامج الدولة نحو الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وذلك من خلال توفير السيولة اللازمة لعملية التحول والمشاركة في تمويل وتقييم المشروعات المطروحة للبيع، والإقراض بضمان الأوراق المالية، وترويج فرص الاستثمار، والقيام بعمليات الهندسة المالية وإعادة الهيكلة، وإعادة تأهيل الشركات المتعثرة^(٢).

٢- تطوير وتنشيط سوف رأس المال:

وذلك من خلال قيام البنوك بإنشاء صناديق الاستثمار، والقيام بعمليات ضمان الاكتتابات، والمساهمة في إعداد دراسات الجدوى للشركات الزراعية في إصدار سندات أو أسهم، وتنشيط عمليات التداول في البورصة، وخدمات الاستشارات وشركات خدمات أمناء الاكتتاب وشركات التأجيل التمويلي وشركات السمسرة، وشركات إدارة المحافظ المالية، إلى جانب تقديم خدمات الحفظ المركزي والحفظ من الباطن للبنوك والمؤسسات المالية الدولية^(٣).

٣- دعم السياسات الاقتصادية للدولة:

وذلك من خلال التمويل المباشر للخزانة العامة، ومساندة شركات قطاع الأعمال المتعثرة في إصلاح هيكلها التمويلية. أيضا قامت البنوك بدور بارز في تمويل المشروعات العملاقة والاستراتيجية بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية الكلية وذلك من خلال:

- أ- المساهمة في توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات.
- ب- إدارة القروض المحلية والأجنبية اللازمة لذلك.
- ج- تيسير الخدمات المصرفية اللازمة لوحدات الإنتاج العاملة بتلك المشروعات.
- د- المساهمة في إعداد دراسات الجدوى المطلوبة.

هـ- المساهمة في إنشاء وتمويل شركات لتسويق وتصدير منتجات تلك المشاريع (زراعية، صناعية، تجارية).

(١) د. بان علي حسين المشهداني، المرجع السابق، ص ٧.

(٢) قريب من هذا المعنى: د. ابراهيم عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص ٣٠٥.

(٣) د. مجدي عبدالحافظ، المرجع السابق، ص ١٠ وما بعدها.

و- العمل على جذب وتوظيف المدخرات السعودية الموجودة بالخارج لخدمة تلك المشروعات^(١).

٤- دعم قطاع الصناعة:

- ويعد ذلك مجالا هاما لرفع معدلات التنمية، وذلك من خلال:
- أ- المساهمة المباشرة في المشروعات الصناعية الهامة والحيوية للاقتصاد القومي.
 - ب- مساندة الشركات الصناعية في فتح منافذ تمويلية جديدة.
 - ج- المساهمة في إصلاح الخلل المالي للشركات الصناعية المتعثرة.
 - د- القيام بتمويل المعارض التسويقية داخليا وخارجيا لتنشيط القدرة التصديرية للشركات الصناعية ودعمها في فتح أسواق جديدة لمنتجاتها.
 - هـ- توقيع البروتوكولات مع عدد من الوكالات العربية والدولية لتصريف منتجات الشركات.
 - و- توفير القروض الميسرة للمشروعات الصناعية الصغيرة.

٥- المساهمة في توفير المناخ الاستثماري الملائم وخلق بيئة تنافسية:

وذلك من خلال إدارة القروض المحلية المسوقة فيما يتعلق بعمليات التمويل الضخم، والمساهمة المباشرة في رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية، وتمويل مشروعات البنية الأساسية B.O.T ذات التمويل الضخم مثل تمويل محطات الكهرباء والتليفونات ومحطات تنقية المياه، بالإضافة إلى دعم وتشجيع القطاع الخاص والتوسع في توفير التمويل اللازم له.

وبالإضافة للمجالات السابقة والتي مولتها المصارف الوطنية فقد قامت بدعم مجالات أخرى مثل: تهيئة المناخ المناسب لدفع العملية الإنتاجية، ودعم العملية التصديرية وتطوير التجارة الخارجية، وكذلك استمرار الدعم المتواصل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وأيضا التوسع في التمويل الاستثماري وغيرها^(٢).

وعلى أية حال فإننا نقول بأن مجالات التمويل المصرفي تختلف باختلاف الهدف والسياسة المطبقة والتمويل المتاح والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والفترة المنتهية والسياسات السائدة.

ثالثاً: صور التمويل المصرفي ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل:

تلعب البنوك دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأدى التوسع في الاتصالات والتحرر من الكثير من القيود التي كانت قائمة إلى سهولة انسياب الاستثمارات عبر دول العالم^(٣). ولعل القروض والتسهيلات الائتمانية أهم صور التمويل التي تمارسها بصورة تقليدية البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والادخار، وتمثل القروض قصيرة الأجل الجانب الأكبر في محفظة البنوك التجارية، وذلك لطبيعة مواردها المالية بخلاف غيرها من البنوك.

ويمكن تعريف الائتمان المصرفي: بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان هذا الشخص طبيعيا أم اعتباريا حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود، أو يكلفه في فترة محددة يتلق

(١) قريب من هذا المعنى: د. ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص ٢٨٩.

(٢) د. محمود عبدالحى، المرجع السابق، ص ١٤.

(3) Serjio L., Benefits and risks of financial Globalization, Op. Cit., P.P. 20-25.

عليها الطرفين إذ يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته كنتيجة لما يتمتع به من سمعة المقرض من العميل المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات، وذلك وفقا لأسلوب وضوابط محددة تنظمها السياسة الائتمانية للبنك^(١).

ولعل الائتمان المصرفي يقدم من خلال صور متعددة أهمها بالطبع القروض على اختلاف أنواعها وهي:

١- التمويل عن طريق القروض طويلة الأجل:

يُقصد بالقروض طويلة الأجل، هي تلك التي تزيد مدتها عن ١٠ سنوات، وتستخدم عادة في تمويل شراء الأصول الثابتة (الألات والمعدات) أو ما يسمى بالتجهيزات الرأسمالية. الأراضي والمباني اللازمة للمشروع على امتداد عمره الإنتاجي. وهي تقدم بمعرفة عدد من البنوك معا وليس بنك واحد وذلك لضخامتها، وطول أجلها، ولتنوع وتوزيع المخاطر المتعلقة بها، ولعل هذه القروض تنسم بالخصائص التالية^(٢):

- ١- زيادة حجم التمويل المطلوب لها.
- ٢- توقعات حدوث تأخير في بعض الأحيان للمشروعات الممولة في التنفيذ.
- ٣- مستويات أسعار الفائدة والتي تكون عادة أعلى ويتم السداد على أقساط تدفع دوريا.
- ٤- في بعض الأمور يتطلب الأمر الحصول على تعهد من المشروعات المقترضة بعدم مباشرة التصرفات التي تؤثر في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها مثل (عدم التصرف بالبيع في الأصول، إجراء توزيعات للمساهمين دون موافقة البنك المقرض).

٢- التمويل عن طريق القروض متوسطة الأجل:

ويقصد بالقروض متوسطة الأجل هي تلك القروض التي تقدمها غالبا البنوك والتي تتراوح مدتها ما بين ٥-٧ سنوات، وربما تصل في بعض الأحيان إلى ١٠ سنوات. وتستخدم هذه القروض لتمويل إنشاء المباني، المباني الإدارية، مستلزمات المباني، تنمية الأراضي والعمليات المستقبلية للمشروعات أو تأجير وشراء المعدات. ومثل هذه القروض تقدم من خلال صورتين^(٣):

الأولى: تستخدم هذه القروض لتمويل الاستثمار في الأصول الثابتة، مع توقع أن يتم السداد من خلال الدخول المتولدة من ناتج العمليات الجارية وفقا للدراسات المعدة.

الثانية: هذه القروض تكون مضمونة بأصول ثابتة، بالإضافة إلى كفاءة الإدارة وجودة الحسابات والمراقبة، ودراسة اتجاهات الطلب على منتجات المشروع في الأسواق.

وجدير بالذكر أن بنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة، وشركات التأمين والبورصات والشركات التمويلية من أكثر الجهات تقدما لهذا النوع من التمويل، وكذلك البنوك التجارية في ظل توافر شروط معينة.

(١) د. عبدالغني جامع، الائتمان المصرفي في البنوك التجارية ودوره في الاقتصاد القومي دراسة علمية وعملية، البنك المركزي المصري، معهد الدراسات المصرفية، ١٩٧٧/٧٦، ص٢؛ محمد سامي الحلواني، السياسات الائتمانية للبنوك وبعض جوانبها التطبيقية، البنك المركزي المصري، معهد الدراسات المصرفية، ١٩٨٠/٧٩، ص١.

(٢) د. إبراهيم مختار، بنوك الاستثمار، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٩، ص١١٩، وما بعدها.

(٣) قريب من هذا المعنى: د. ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص٣٠٩.

- كما أن التمويل متوسط الأجل يختلف عن التمويل قصير الأجل في عدة نواح^(١):
- ١- يعتمد هذا التمويل على ما يقدمه القائمين على المشروع من رأس مال وضمانات
 - ٢- أن معامل الخطر يزداد كلما ازدادت الفترة الزمنية.
 - ٣- دراسة الموارد التي سوف يعتمد عليها المقترض في السداد.
 - ٤- مدى كفاية حقوق الملكية، والهيكل المالي للمشروع.
 - ٥- الظروف الاقتصادية السائدة، وضرورة التأمين ضد المخاطر المتوقعة.
 - ٦- سرعة الفائدة، طريقة السداد، طريقة السحب.

٣- القروض المصرفية قصيرة الأجل:

وهي القروض التي يمنحها البنك لعملائه أو لتمويل العمليات الجارية. ومدتها تتراوح من سنة إلى أقل من السنة، ولعلها تهدف إلى تمويل احتياجات دورة رأس المال العامل، لشراء مستلزمات سلعية أو المواد الخام أو تمويل البيع الأجل، أو تمويل عمليات موسمية أو استيراد مستلزمات^(٢). ولما كانت هذه القروض تتسم بالقصر بالنسبة لمدتها، وأنها تعتبر قروضا استهلاكية في الغالب، فإنه يستخدم فيها بطاقات الائتمان أو قروض التجزئة المصرفية ومدتها ٩٠ يوما فأقل. وهي تعتبر من أكثر القروض انتشارا في الآونة الأخيرة.

أضف إلى ذلك أن هذه البنوك تضع نصب أعينها العديد من الضوابط منها^(٣):

- ظروف منح الائتمان والسياسات البنكية المتبعة.
- حجم القروض، مجالات منحها، والمدة، سعر الفائدة، الموقف التمويلي للبنك.
- التكاليف المؤثرة والقدرة التنافسية للبنوك الأخرى.
- مدى جدوى الضمانات المقدمة.

٤- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل:

بالإضافة إلى التمويل المصرفي للأنشطة الاقتصادية المختلفة من قبل البنوك، فقد وُجد طريق آخر للتمويل، يمكن أن نشير إليه وهو الاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث شهدت القطاعات المالية للعديد من البلدان المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي، حيث يلعب دورا مهما في تحسين كفاءة الموارد وكذلك نقل التكنولوجيا العالية وزيادة الأجور في المجال المصرفي وأهميته الكبرى في التمويل. بالإضافة لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز فرص التنمية في البلدان المضيفة^(٤).

ومنذ التسعينيات وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أكبر مصدر للتمويل الخارجي للكثير من البلدان النامية، حيث ركزت الدراسات والأبحاث على دوره في القطاع المالي والآثار التي ستعكس على اقتصادات هذه الدول خاصة تحسين كفاءة نظمها المالية، وكذلك عمليات نقل التكنولوجيا، وزيادة الإنتاجية والأجور، ونمو الاقتصاد الكلي والتنمية المؤسسية والمالية. هذا وإن

(١) د. إبراهيم مختار، تمويل المشروعات، مرجع سابق، ص ٥٠، وكذلك د. رشدي صالح، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٢) د. سمير جاد، الائتمان المصرفي، البنك المركزي المصري، معهد الدراسات المصرفية، ١٩٩٩م، ص ٢ وما بعدها.

(٣) رشدي صالح، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٤) د. بان علي حسين المشهداني، المرجع السابق، ص ٥.

كانت البنوك الأجنبية ستستفيد من الاستثمار المباشر، إلا أن استفادة الدول المضيفة يبدو واضحا من حيث الأثر على التمويل وتعزيز التطوير المؤسسي من خلال التحسينات والتنظيم والإشراف وتقديم خدمات جديدة الخ^(١).

أضف لذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في سد الفجوة ونقلها بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك من خلال توفير فرص أكبر للنمو في الأسواق المضيفة. إذ أن تعامل المنتجين من الدول المتقدمة مع المنتجين من الدول النامية يؤدي إلى زيادة المعرفة التكنولوجية والخبرة ومهارات إدارة التسويق والتصدير، والاتصالات المنسقة مع الموردين. العملاء وهذا من شأنه أن يحفز النمو في البلدان النامية على حد تعبير Goldberg^(٢). بيد أن التمويل المصرفي للمصانع المحلية يمكن أن يحفز التنمية المحلية بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي يساعد على زيادة كفاءة المصارف والبقاء على ساحة المنافسة في الأسواق المضيفة خاصة في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

ولا يخفى أن المصارف الأجنبية العاملة غالبًا تبدو أكثر كفاءة من البنوك المحلية، وبالتالي فإن ذلك يدفعها إلى أن تطور من نفسها وأن تزيد كفاءتها، حيث أن المنافسة ستكون غاية في الصعوبة. والعديد من الدراسات التي أجريت في هذا الصدد أكدت على أن دخول الأجانب يقلل من ربحية البنوك المحلية ولكنه يحسن كفاءتها^(٣).

ولعل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي والنمو علاقة وثيقة حيث يؤدي زيادة الاستثمار المباشر إلى تعزيز الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة، وكذلك تدفقات رؤوس الأموال وفرص الاستثمار، أيضا يأتي النمو من خلال زيادة تخصيص الائتمان في الأسواق المضيفة، إتاحة الأموال للقطاع الخاص لاستثمارها، وبالتالي فإن على الحكومات تحرير القطاع المالي وإصلاح الجهاز المصرفي حيث لعبت البنوك دورا مهما في تمويل التنمية، وهكذا أبرزت الدراسات أن الاستثمار المباشر في القطاع المالي يعزز النمو الاقتصادي.

بالإضافة لما سبق، فإن التحرير المالي يؤدي إلى تخفيف القيود على تمويل المنتجين في البلدان النامية، كما أن المصارف الأجنبية تساهم في النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان للمقترضين وتوفير رأس المال. ولعل المثال على ذلك المصارف الأمريكية وإقراضها لبلدان أمريكا اللاتينية أدت إلى نموها السريع خلال التسعينات وآثار ذلك على التنمية والآثار طويلة الأجل^(٤).

كما يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي دور مهما في التطوير المؤسسي للبلد المضيف ومن ثم تحسين التنمية عن طريق الإصلاح المؤسسي وذلك لأن هناك قواعد تهتدي بها المصارف الأجنبية مثل قاعدة بيانات البنك الدولي عن التنظيم والإشراف المصرفي، وهذا من شأنه

(١) قريب من هذا المعنى: د. ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص ٣١٦.

(2) Goldberg L., international and factor mobility: an empirical investigation, 2001, p. 273.

(3) Mishkin f., Is financial Globalization Beneficial? NBER working paper, 2005, p. 118.

(٤) قريب من هذا المعنى: د. ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص ٣٣٠.

أن يسهل عمليات الإصلاح، بالإضافة إلى أن دخول المصارف الأجنبية من شأنه أيضا أن يخفف من مشكلة القروض ويزيد من التحسينات ويقلل من مخاطر الأزمات المالية^(١).

وهكذا يتضح لنا الدر المهم للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي ودوره في التمويل خاصة في الدول النامية وهو نوع من التمويل لم يكن موجودا بغزارة من قبل، إلا أن الباحث يعتقد بأهمية هذا النوع من التمويل على الاقتصاد الكلي من خلال توفير رأس المال ومنح الائتمان للمقترضين وللقطاع الخاص وهنا يتعين على الدول النامية ومنها مصر أن تهيئ المناخ لذلك حتى تستطيع أن تجني ثمار وفوائد هذا النوع الجديد من التمويل.

وتتوقف قدرة البنوك على القيام بدورها في الوساطة المالية وتوفير التمويل اللازم لقطاعات النشاط الاقتصادي على مدى نجاحها في تعبئة الموارد المختلفة التي يمكن إتاحتها للتوظيف. وتمثل القدرة على تعبئة الودائع بالتحديد أحد المؤشرات الهامة المتعارف عليها لقياس كفاءة "فاعلية" الجهاز المصرفي^(٢).

أضف إلى ذلك أن قدرة الجهاز المصرفي وخدمته المصرفية على تمويل ودعم قطاعات الدولة الاقتصادية المختلفة يعتبر أحد الدلائل المهمة على قدرة الجهاز المصرفي المصري وقوته^(٣). وبعد أن تناولنا ماهية التمويل المصرفي وأهميته وصوره وكذلك الشكل الجديد للتمويل وهو الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي يثور التساؤل عن الواقع الحالي للقطاع المصرفي السعودي، وما هو دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

(1) Detragaich E. and Gupta P., foreign Banks in Emerging Market crises: evidence from Malaysia, IMF working paper, 2004, p. 129.

(٢) د. سلوى العنتري وآخرون، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٣) قريب من هذا المعنى: د. ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص ٣٠٩.

المطلب الثاني

القطاع المصرفي السعودي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة.

أولاً: مكونات النظام المالي السعودي

تعتبر المصارف على اختلاف أنواعها وعلى وجه الخصوص المصارف التجارية أدوات النظام الاقتصادي في العصر الحديث وترجع أهميتها أساساً على الدور الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود. وسوف نتطرق في هذه الفقرة إلى مكونات النظام المالي السعودي حيث يتكون نظامها المالي من مؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف التجارية والإسلامية ومؤسسات الإقراض المتخصصة وسوق رأس المال السعودي وفيما يأتي استعراض لهذه المؤسسات:

١- مؤسسة النقد العربي السعودي:

تمثل البنك المركزي للمملكة هو قمة النظام المالي السعودي منذ تأسيسه عام ١٩٥٢، وقد أدى دوراً مهماً في تحقيق التنمية للاقتصاد السعودي ومن أهم مهامه هي^(١): (تنظيم إصدار العملة تبعاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني، السيطرة على كمية النقود في التداول داخل البلاد وعلى أساس تنفيذ السياسة النقدية، يقوم البنك المركزي بقبول الودائع من البنوك التجارية "الاحتياطيات النقدية للمصارف" ويقوم بإقراضها عند الحاجة، يقوم بمراقبة البنوك والإشراف على أعمالها حفاظاً على حقوق المودعين والمساهمين والتأكد من سلامة أوضاعها المالية والتزامها بالنسب القانونية المفروضة عليها كنسب الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية ونسبة الائتمان إلى الودائع، يحتفظ بحسابات الوزارات ويقوم عادة بإدارة الدين العام الداخلي أي بيع وشراء أدوات الخزينة والسندات الحكومية ودفع الفوائد المستحقة عليها نيابة عن الحكومة)^(٢).

٢- المصارف التجارية:

هي أهم مؤسسة ودائعية فهي تكون الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي السعودي، ومهمتها الأساسية التوسط بين المودعين والمقترضين إذ تقبل الودائع من المودعين وتستخدمها في منح القروض للمقترضين وهي تختص بتقديم القروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل وتمويل الاستيرادات والصادرات والتعامل بالعملات الأجنبية وتتميز البنوك التجارية بخصائص مختلفة عن البنوك الأخرى وأنها^(٣): (تساهم في إيجاد ودائع جديدة مشتقة خلال قيام المصرف بعمليات منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية، تمثل الودائع الجارية أحد المصادر المهمة من مصادر أموال البنوك التجارية وتتميز هذه الودائع بإمكانية السحب عليها بصورة فورية في حين الجزء

(١) د. عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر

والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٤، ص١٢٩.

(٢) د. بان علي حسين المشهداني، المرجع السابق، ص٨.

(٣) د. هيل عجمي جميل، رمزي ياسين رسلان، المرجع السابق، ص١١٩.

الأكبر من مصادر أموال المؤسسات المالية الأخر لا تأخذ شكل الودائع التي تستحق الطلب بل هي أموال تبقى مدة أطول في هذه المؤسسات، البنوك التجارية المؤسسات الوسيطة تقوم بقبول الودائع ومنح القروض وتسمح لأصحاب الودائع بالسحب عليها من خلال الشيكات). وقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإدخال عدد من الأنظمة التقنية المتقدمة منها تطبيق الشبكة السعودية سداد للمدفوعات (SPAN) إذ من خلاله نما حجم العمليات الآلية لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والبطاقات المصرفية، وحصلت الشبكة السعودية للمدفوعات على شهادة الالتزام بمعيار (PCIDSS) الذي يعد معياراً دولياً لحماية بيانات البطاقة الإلكترونية وبهذا النظام أصبحت الشبكة السعودية أول نظام مدفوعات في مجال معالجة البطاقات في الشرق الأوسط يحصل على هذه الشهادة، إذ بلغ عدد المفوترين المرتبطين بهذا النظام نهاية عام ٢٠١٥م حوالي ١٤٥ مفوتراً من قطاعات مختلفة منها الكهرباء والمياه والاتصالات وشركات الطيران والتأمين وبطاقات الائتمان وقد بلغت عدد المصارف المرتبطة بهذا النظام ١٦ مصرفاً وبلغ إجمالي العمليات المنفذة لعام نفسه نحو ١٧٢,٤ مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت ٢١٠,٣ مليار ريال مقارنة بنحو ١٥٤,٦ مليون عملية بقيمة بلغت نحو ١٨٧,٣ مليار ريال نهاية عام ٢٠١٤^(١)، وكما يوجد في المملكة شبكة المدفوعات مدى إذ حققت خلال عام ٢٠١٥ نمواً إيجابياً في جميع عملياتها فقد ارتفع عدد العمليات التي تم تنفيذها عبر مدى في عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٠,٣% لتبلغ ٧٥٤ مليون عملية مقارنة بزيادة نسبتها ١٢,٤% في عام ٢٠١٤^(٢)، وكذلك يوجد النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE) والمعروف بـ(سريع) وعمل به في عام ١٩٩٧/١٢/٨، إذ ارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلاله في عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٦,٣% لتبلغ ٨١,٥ مليون عملية مقارنة بزيادة نسبتها ١١,٤% في عام ٢٠١٤، ويشكل البنية الأساسية التي يعتمد عليها عدد من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة ويشارك حالياً (٢٠) مصرفاً في نظام (سريع)، ويوجد في المملكة العربية السعودية (٢٥) مصرفاً تجارياً عاملاً في نهاية ٢٠١٥، بما في ذلك فروع بنوك خارجية وقد ارتفع عدد فروع المصارف التجارية ليصل إلى ١٩٨٩ فرعاً للعام نفسها إذ يوجد في الرياض (٦١١) فرعاً، مكة المكرمة (٤٢٩) فرعاً، المنطقة الشرقية (٤٣٣) فرعاً، القصيم (١١٨)، منطقة عسير (١٢٠) فرعاً، المدينة المنورة (٩٨). وقد بلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام ٢٠١٥ ارتفاعاً نسبته ٤,٢% ليبلغ ٥٦٣,٤٩ موظفاً وموظفة^(٣).

٣- المصارف الإسلامية:

هي مؤسسات مالية استشارية تؤدي رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية تستهدف جميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي، وفي عام ١٩٧٦ باشر البنك الإسلامي للتنمية أعماله في جدة بعد أن تمت مصادقة وزراء مالية الدول الإسلامية البالغ عددها (٣٦) دولة على اتفاقية تأسيسية في عام ١٩٧٤ ويعد هذا البنك أول بنك إسلامي دولي تسهم فيه الدول الإسلامية^(٤)، وتتميز البنوك الإسلامية بأنها لا تتاجر بالديون

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، (٥٢)، ٢٠١٦، ص ٦٠.

(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، (٥٢)، ٢٠١٦، ص ٦١.

(٣) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، (٥٢)، ٢٠١٦، ص ٦٢.

(٤) د. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، ط ٢، ٢٠٠٨، ص ٩٠.

ولا تتعامل بالربا مهما كانت صورته وأشكاله إيداعاً أو إقراضاً قبولاً أو خصماً، إذ تلاحظ ارتفاع مجموع الودائع المتكون من ودائع جارية ونظامية وأخرى لدى مؤسسة النقد العربي السعودي من ٣٩,٨٤٣ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٧,٠٥٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٦ ويعزي ذلك إلى ارتفاع مستوى نشاط الاقتصاد المحلي بما في ذلك القطاع الخاص وتحسن مقومات الاقتصاد وحسن إدارة المصارف التجارية لمواردها المالية، وارتفاع الموجودات الأجنبية من ١٢٩,٧٩٦ مليون ريال سعودي إلى ٢٢٥,٨٣٨ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٦.

٤. مؤسسات الإقراض المتخصصة:

تشكل المؤسسات قطاعاً مهماً من النظام المالي السعودي وهي تشمل: صندوق التنمية الصناعية السعودي، صندوق التنمية العقارية، وصندوق الاستثمارات العامة وبنك التسليف والادخار السعودي، وتقدم هذه المؤسسات القروض الطويلة الأجل لقطاعات اقتصادية حيوية مثل الصناعة والزراعة والتنمية العقارية والمهن الحرة مما يشجع النمو القطاعي وتنويع الاقتصاد السعودي.

٥. سوق رأس المال السعودي:

تعد سوق تداول الأسهم والسندات التي سبق إصدارها إذ يجتمع فيها المتعاملون بالأوراق المالية في أوقات محددة، وتحكم هذه السوق مجموعة من الأنظمة والقواعد التي تنظم المتعاملين وطرائق التبادل القانوني ويقوم فيها مجموعة من الوسطاء بتنفيذ أوامر البيع والشراء من عملائهم وتعلن بداخلها أسعار الأوراق المالية بنظام المزايمة التي تتم على مرأى ومسمع جميع الحاضرين وتزود الأسواق المالية بأحدث الأجهزة والوسائل الإلكترونية في مجمل الاتصالات السريعة^(١). ومن خصائص هذه السوق الآتي^(٢): (يتميز سوق الأسهم السعودي بحدثة النشأة مقارنة بأسواق الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة أو اليابان أو دول الاتحاد الأوروبي، يتصف بقلة عدد الشركات المدرجة أسهمها في السوق بالنظر إلى حجم الاقتصاد السعودي الكبير، يعد حجم المعاملات في السوق محددًا نسبيًا بالمقارنة بعدد الأسهم المصدرة في السوق وهو ما يعبر عنه بضيق السوق الذي يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الأسهم، هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على أسعار الأسهم المتداولة في السوق السعودي في ضمنها الأوضاع الاقتصادية المحلية والنمو الاقتصادي وكذلك المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد مثل التضخم والبطالة، وكذلك تؤثر فيه ربحية الشركات المساهمة والتطورات الجارية في أسواق الأسهم العالمية فضلاً عن السياسات الاقتصادية المحلية التي تتبعها الحكومة فيما يخص الصرف والإنفاق الحكومي على الخدمات والمشاريع وكمية النقود والسيولة المتداولة في الاقتصاد) وأخيراً يستخدم مؤشر تاسي لقياس الأداء العام للسوق السعودي وهو متوسط مرجح لأسعار أسهم الشركات العاملة في السوق ولقد بدأ تداول الأسهم في المملكة في عام ١٩٣٥، وفي منتصف الثمانينات وضعت الحكومة عمليات تداول الأسهم كافة تحت إشراف مؤسسة النقد العربي، وتعد الأسهم وسيلة لتمويل الشركات المساهمة ويكون المشتري أحد ملاك

(١) د. عباس كاظم الدعيمي، المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٢) د. عباس كاظم الدعيمي، المرجع السابق، نفس الموضوع.

الشركة المساهمة بقدر عدد الأسهم التي يملكها ويستطيع حاملو الأسهم بيعها في أي وقت أما عن طريق البورصة أو عن طريق شركات السمسرة^(١).

ثانياً: دور المصارف وأسواق المال في تحقيق النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية

لمعرفة العلاقة ما بين المصارف وأسواق المال والنمو الاقتصادي سوف نتطرق إلى أهم مؤشرات التطور المالي ومؤشرات النمو الاقتصادي والعوامل الذي تتحكم فيه فضلاً عن حجم الائتمان الممنوح من قبل الحكومة إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية وعرض النقود في المصارف السعودية للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٦.

أوضح Patrick أهمية دور القطاع المالي المتطور في تحقيق النمو الاقتصادي حيث بين في عام ١٩٦٦ بأن هناك علاقة تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وأن هذه العلاقة تتغير عبر الزمن نتيجة لمرحلة التطور الاقتصادي للبلد، وأن النمو الاقتصادي هو أولاً بحث التوسع في النظام المالي ولهذا فإن ضعف النظام المالي هو انعكاس لقلّة الطلب على الخدمات المالية، ولكن عندما يتطور الجانب الحقيقي من الاقتصاد فإن الطلب على الخدمات المالية المختلفة سوف يزداد ويتم توفيره من قبل المؤسسات المالية الوسيطة ومن هنا نلاحظ أن النمو الاقتصادي هو الذي يحفز التطور المالي وبالنتيجة فإن توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية اي أنه بمراحل لاحقة سيحفز النظام المالي النمو الاقتصادي وذلك عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع في الاقتصاد^(٢). وهذا الشيء متوفر في المملكة العربية السعودية إذ يقوم النظام المالي لديها على مجموعة واسعة من الخدمات المالية للمدخرين والمستثمرين ويتمتع بكفاءة كبيرة واستخدام للتقنية الحديثة ويكون خاضعاً للرقابة ويعمل على أسس سليمة، وهناك أيضاً دراستان لكل من Mckinnon و Shaw في عام ١٩٧٣ تعد من أولى الدراسات الرائدة التي أبرزت أهمية التطورات المالية في النمو الاقتصادي، فقد وجدوا أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي سوف تقيد كمية وإنتاجية الاستثمارات ومن ثم فإنها تقيد النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار، وعلى الرغم من اختلاف النموذجين اللذين استخدماهما كلا منهما حيث Shaw لم يعد النقود في ضمن الثروة واعتبرها وسيلة للدفع ومدخل إنتاجي وسيطاً في القطاعات كلها غير النقدية. واعتبر Mckinnon النقود عنصراً إنتاجياً أصيلاً وبديلاً كاملاً لرأس المال وكانت النتيجة التي توصلوا إليها متطابقة^(٣).

ومن أهم مؤشرات التطور المالي ما يأتي^(٤): العملة + ودائع تحت الطلب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ائتمان البنوك كنسبة من الائتمان + أصول البنك المركزي، ائتمان القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الائتمان، ائتمان القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ظهر حجم الائتمان الممنوح من جهة الحكومة إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية في المملكة للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٦

(١) د. فريد راغب النجار، أسواق المال والمؤسسات المالية محاور التمويل الاستراتيجي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط١، ٢٠١٨، ص١٩٣.

(٢) د. عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، بدون سنة نشر، ص١٨٢، متاح على الموقع الإلكتروني: www.lasj.net.pdf.

(٣) د. خالد بن حمد عبد الله القدير، المرجع السابق، ص٥.

(٤) بحث منشور بعنوان "التمويل والنمو، شواهد تطبيقية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دون سنة نشر، ص٣، متاح على الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org/images/training/programs.pdf.

مليون ريال سعودي إذ نلاحظ من خلاله ارتفاع الإجمالي للائتمان من ٤٩٧,٠٦٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٦ إلى ١,٤٠٠,٤١٩ مليون ريال في عام ٢٠١٦ ويعزي سبب ارتفاع الائتمان إلى الزيادة في إنشاء المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية الجديدة وتطوير القائم منها التي تحتاج إلى أموال كثيرة تفوق الموارد الذاتية لهذه المشروعات إذ ساعد الائتمان الممنوح من قبل الحكومة في توزيع الموارد المالية وتشغيل الموارد الاقتصادية وتسهيل التبادل التجاري باستخدام الاعتمادات المستندية التي تمثل أحد أشكال الائتمان المصرفي إذ وفرت طريقة سهلة للدفع في التجارة الخارجية، أما مؤشرات النمو الاقتصادي فهي تتضمن ما يأتي^(١):

معدل النمو الحقيقي لدخل الفرد، ومعدل نمو مخزون رأس المال للفرد، ومعدل نمو إجمالي الإنتاجية فضلا عن ذلك فإن هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم بالنمو الاقتصادي وهي مؤشر الدخل الحقيقي للفرد ومؤشر السياسة النقدية والمالية ومؤشر التعليم ومؤشر سعر الصرف ومؤشر التجارة. وقد تبين عرض النقود بالمصارف في المملكة العربية السعودية للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦) مليون ريال إذ أن عرض النقود في ن١، ن٢، ن٣ قد حقق نموا ملحوظا فيما يخص عرض النقود ن٣ بمفهومه الواسع الذي يتكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف فقد حقق ارتفاعا في عام ٢٠١٦ بمقدار ١,٧٨٧,٣٥٢ مليون ريال مقارنة بعام ٢٠٠٦ بمقدار ٦٦٠,٢٦٨ مليون ريال وذلك بفضل التحسن في الوساطة المصرفية التي واجهت انخفاضا في نمو النقد المتداول على الرغم من ارتفاع النمو في عرض النقود بتعريفه الواسع ن٣.

ثالثا: التحديات التي تواجه القطاع المالي في المملكة العربية السعودية

سوف نتطرق في هذه الفقرة إلى التحديات الرئيسية التي واجهت القطاع المالي في المملكة العربية السعودية وكيف استطاعت المملكة الاستفادة من هذه التحديات وتحويلها إلى فوائد ومكاسب تعود على مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

التحدي الأول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

أصبحت معظم الدول تتجه نحو الحصول على أكبر المكاسب وتقديم أقل التنازلات من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، (ففي آب من عام ٢٠٠٨ بلغ عدد أعضاء المنظمة ١٥٣ دولة منها جميع دول مجلس التعاون الخليجي إذا كان لكل عضو صوت واحد بصرف النظر عن طريقة اكتسابه العضوية وأهمية تجارته الخارجية ولجميع الأعضاء نفسها الحقوق وعليهم الالتزامات نفسها^(٢)، وإن أكبر فائدة ستحققها صادرات دول مجلس التعاون الخليجي هو أنها ستدخل أسواق الدول المتقدمة وستفرض عليها رسوما منخفضة ولن تخضع لأية قيود كمية أو قيود تتعلق بالحصص ونتيجة للجولات المتتالية من المفاوضات التجارية ولا سيما أوروغواي إذ سيكون متوسط التعريفية في الدول المتقدمة أقل من ٥% على المنتجات المصنعة. وقد انضمت السعودية إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠٥ مما أسهم في زيادة الأسواق التي تدخل إليها من قبل المنتجات

(١) التمويل والنمو " شواهد تطبيقية، المرجع السابق، ص٧.

(٢) د. صباح نعوش، دول مجلي التعاون الخليجي العربي ومنظمة التجارة العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط٢٠٠٩، ص١٤.

الوطنية السعودية من (١٢٠) سوقا على أكثر من (١٧٠) سوقا عالميا وأن صادرات القطاع الخاص ستزيد على المستوى البالغ (١٤٠) مليار ريال سعودي في عام ٢٠٠٥، أما فيما يخص استيرادات السعودية من الخارج فإنها ستعاني من ارتفاع أسعار مستورداتها من المواد المصنعة والسلع الزراعية بسبب التزامها بتحرير تجارة السلع والخدمات وتخفيضها للتعريفات الجمركية على عدد لا بأس به من السلع، وستتأثر المملكة بارتفاع تكلفة الصناعات الدوائية وبرامج الكمبيوتر والاتصالات نتيجة للتكلفة العالية التي ستتكبدها لقاء حمايتها لحقوق الملكية الفكرية على أراضيها، ومن أبرز الفوائد والمكاسب العائدة على القطاعات الاقتصادية والاقتصاد السعودي والناجمة عن انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية^(١): (إتاحة المزيد من الفرص أمام المنتجات المحلية للنفاذ إلى الأسواق العالمية دون قيود جمركية أو ضريبية، تحقيق العدالة للجميع في الأسواق العالمية دون التحيز لدولة على حساب أخرى وتسوية النزاعات التجارية بطريقة مهنية محترفة وتطوير أنظمة تجارية على مستوى عالمي من الشفافية، الاستفادة من قوانين حماية المنتجات والسلع ذات الطابع الثقافي) أما ما يخص الآثار المالية لانضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية فإنها التزمت بتطبيق اتفاقية (الجاتس) التي حددت الوسائل الأساسية لفتح الخدمات المصرفية والمالية أمام المنافسة الأجنبية ومنها ما يأتي^(٢):

الوسيط الأول: الخدمات عبر الحدود أي الخدمات التي يتم تصديرها إلى المستهلك دون انتقال المورد ومثال ذلك تحويل الأموال إلى الخارج،

الوسيط الثاني: انتقال مستهلك الخدمة إلى بلد المورد أي الخدمات التي تتطلب انتقال مستهلكها إلى الخارج،

الوسيط الثالث: التواجد التجاري في بلد المستهلك ومثال ذلك فتح كل من البنوك التجارية وشركات التأمين والوساطة فروعها في الخارج،

الوسيط الرابع: انتقال مؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى بلد المستهلك للخدمة أي الانتقال المؤقت للأشخاص المنسويين للشركة الموردة الأم سواء أكان بنك تجاري أو شركة تأمين أو غيرها من المؤسسات المالية إلى فروعها وأمكنتها في الخارج، ومن أكثر الوسائط المتبعة هي الوسيط الأول والثالث في مجال توريد الخدمات المصرفية والمالية عبر الحدود الوطنية. أما مفهوم تحرير التجارة الدولية للخدمات المصرفية فهي عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلية أو تقليل التحيز تجاههم في مواجهة الموردين المحليين وإلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات، وحرية مستهلكي الخدمة في أي بلد في اختيار أي موردي الخدمة ويكون الدخل الحكومي فقط للأغراض السيادية، وتواجه النظم المالية في دول مجلس التعاون الخليجي وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية ومنها: (ضعف المستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء أكان على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات، عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر

(١) د. محمد سليم، اتفاقية الجات وأثارها على دول الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص ٢٥.

(٢) د. خليل عليان عبد الرحيم، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية (الفرص-التحديات) معهد الادارة العامة، السعودية، ط١، ٢٠١٩، ص ١٧٠.

الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية إذ تسجل كمنظمات غير حكومية (NGOS) ومن ثم يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء أكان من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة^(١).

التحدي الثاني: الإصلاح المالي في المملكة العربية السعودية لمواجهة الصدمات:

أيد صندوق النقد الدولي الإصلاحات المالية التي أجرتها المملكة في عام ٢٠١٦ ومن بينها هدف توازن الموازنة على النحو الوارد في رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ وإن تنفيذ هذه الإصلاحات سيمتد على مدار السنوات الخمسة إذ من المؤمل أن تحقق استقرار نسبة صافي الأصول المالية الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي عند مستوى أعلى من الصفر قليلاً والحفاظ على الحيز اللازم للتعامل مع الصدمات المستقبلية وأولويات السياسات واتفق خبراء صندوق النق الدولي والحكومة على أن إصلاح الإيرادات يجب أن تكون جزءاً أساسياً من التصحيح المالي ومن أبرز مقترحات الإصلاح المالي في المملكة ما يأتي^(٢): (أن يكون تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالمعدل الصفري والإعفاءات منها في أضيق الحدود، عدم تخصيص إيرادات ضريبة الأراضي البيضاء لمشروعات الإسكان، النظر بالأجل الطويل لفرض ضريبة الدخل على الشركات المحلية، ضرورة تقليص فاتورة الأجور الحكومية بالاتفاق الحكومي على الأجور والرواتب مرتفع على وفق المعايير الدولية، مراجعة أوضاع الخدمة المدنية لتحديد إمكان تحقيق وفورات عبر تقليص عدد العمالة وإصلاح هيكل الرواتب والبدلات، أهمية زيادة شفافية المالية العامة وتحسين دمج المنشآت العامة الرئيسية في الموازنة العامة، اقتراح البدء في نشر بيانات كاملة عن الإيرادات والمصروفات المقررة في الموازنة السنوية، زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد لتشجيع النمو والإنتاجية والتنوع، مراجعة النظام الضريبي المطبق على قطاع النفط لضمان اتساقه مع الممارسات الدولية) وأخيراً أن القطاع المالي (المصرفي) في المملكة العربية السعودية يتمتع بوفرة رأس المال ويتنافس مع المصارف الأجنبية بسبب أن المقيمين يتمتعون بحرية الوصول إلى الخدمات المالية من أي سوف أو مؤسسة مالية في العالم وتقوم حكومة المملكة العربية السعودية بتطبيق اندماج المصارف من أجل تقوية مكانتها لمواجهة المنافسة مع المصارف الأجنبية، ولقد صنفت وكالة فيتش الائتمانية في تقريرها الصادر عن القطاع المصرفي السعودي بأنه خامس أقوى نظام مصرفي في العالم بعد كل من النظام المصرفي في استراليا وكندا وسنغافورة والسويد، ومن أبرز المؤشرات القوية للنظام المصرفي السعودي في عام ٢٠١٦ ما يأتي^(٣): (انخفاض نسبة الديون المدومة إلى ١,٤%، ارتفاع نسبة كفاءة رأس المال عند ١٧,٥% في الربع الرابع من عام ٢٠١٦، وانحسار ضغوط السيولة التي تعرض لها الجهاز المصرفي السعودي بفضل سداد الحكومة لمتأخرات القطاع

(١) د. بان علي حسين المشهداني، المرجع السابق، ص ٦.

(٢) د. عماد شهاب، التجارة والخدمات المالية، أوراق المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، المكسيك، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ١٠:ص ١٤.

(٣) د. بان علي حسين المشهداني، المرجع السابق، ص ٥.

فضلا عن التدابير التي اتخذتها (سلما) لدعم السيولة في القطاع المصرفي، ويزيد الثقة في القطاع المصرفي بسبب نجاح إصدار السندات الدولية في أكتوبر ٢٠١٦^(١).

التحدي الثالث: المعوقات في أسواق المال السعودية وسبل تطويرها:

تعاني الأسواق المالية في المملكة من نوعين من المعوقات وهي التشريعية والهيكلية وتسعى هيئة السوق المالية السعودية إلى تطبيق برنامج الريادة المالية في المنطقة والعالم حيث سيتم إيجاد قناة جديدة لأصحاب الأموال من أجل تنويع الخيارات الاستثمارية والإعلان عن إقراض الأوراق المالية ولاسيما بيع المكشوف منها للاستفادة من الأسواق في ظروفها المختلفة، إذ أن هناك خطة استراتيجية لهيئة السوق المالية تمتد من ٢٠١٩-٢٠٢٢ وتهدف إلى جعل بيئة السوق أكثر استقرارا ودعمًا للاقتصاد الوطني وحافزا للاستثمار وسوقا رائدا يحوز على ثقة المستثمرين ويتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية في معاملات الأوراق المالية وقد راعت الهيئة التوافق مع خطة التنمية العاشرة للمملكة من أجل التكيف مع المتغيرات المستقبلية^(٢).

وفي نهاية هذا البحث نجد أن المصارف السعودية لعبت دورا مهماً وامتزاجاً في دعم الاقتصاد السعودي في السنوات الأخيرة، إذ أصبح القطاع المصرفي يحتل موقعاً مهماً وأساسياً في الاقتصاد السعودي، انطلاقاً من دوره الأساس في تمويل الانتاج والتجارة والاستثمار لا سيما بعد أن فتحت المملكة الباب أمام الاستثمارات الأجنبية وبعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وبالتالي نشطت أسواق المال ومن ثم أصبح القطاع المصرفي به يحويه من تجارة الخدمات أساسياً في التنمية الاقتصادية للمملكة وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

(١) د. فضل علي ناجي، المرجع السابق، ص ١٩ وما بعدها.

(٢) د. بان علي حسين المشهداني، المرجع السابق، ص ٥..

الخاتمة

في نهاية بحثنا لموضوع دور قطاع الخدمات المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة، ونظرًا للأهمية الكبرى للجهاز المصرفي وضرورة تكيفه مع كل التغيرات والظروف المحلية مثل الخصخصة والاتجاه نحو التحرير وكذا الظروف العالمية، نخلص إلى عدة نتائج ومقترحات.

أولاً- أهم نتائج البحث:

- ١- تتمتع الخدمات المصرفية بأهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، كما تزداد التجارة الدولية في الخدمات المصرفية بشكل متسارع.
- ٢- أن التجارة في الخدمات تختلف عن التجارة في السلع، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة تخطي الحدود ورسوم جمركية بالنسبة إلى الخدمات. إن قيود تجارة الخدمات تأتي من خلال تنظيم التشريعات القوانين والقرارات والإجراءات التي تسنها وتقرها الدولة.
- ٣- ظهرت الخدمات المصرفية الإلكترونية كأثر للعولمة المصرفية وتعرف الخدمة المصرفية الإلكترونية على أنها "مجموعة من التقنيات والأساليب التكنولوجية الحديثة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية في العالم المتقدم، والتي أدخلت في النظام المصرفي من أجل تسهيل العمليات المصرفية.
- ٤- تستهدف عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي، وقد ركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة النسبية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال ومعدل نمو الناتج القومي.
- ٥- أسهمت جهود البنك المركزي السعودي من خلال الإشراف على القطاع المصرفي والمساهمة في تعزيز متانته وملاءته المالية بالتعاون مع المصارف المحلية وتماشياً مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تطور الخدمات المصرفية المقدمة من القطاع، ويتجلى الأداء الجيد للمصارف التجارية في عام ٢٠٢٢م من خلال زيادة أنشطة المصارف بشكل عام وتعزيز مراكزها المالية.

ثانياً- توصيات البحث:

- ١- نوصي المنظم السعودي بسرعة تطوير المصارف بإتباع العديد من الأساليب لعل منها استخدام بيانات العملاء بالتحليل الذي يمكن من خلاله التعرف على العملاء الأكثر ربحية للبنك.
- ٢- نوصي المصارف السعودية بتقديم خدمات مصرفية تناسب شرائح العملاء الأكثر ربحية للبنك وكذا خدمات مصرفية تناسب كافة الشرائح، وهو ما تفعله البنوك.
- ٣- نوصي المنظم السعودي بضرورة العمل على توفير سبل الاستقرار المالي والاقتصادي وتطوير الأنظمة المالية والرقابية، ومن هنا يؤكد الباحث على ضرورة إعطاء دور أكبر للبنك المركزي للقيام بمثل هذه الأمور.

قائمة المصادر

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- (١) د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، تحرير الخدمات المصرفية والتنمية الاقتصادية " دراسة تحليلية مع التطبيق على جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠١٠.
- (٢) د. إبراهيم مختار، بنوك الاستثمار، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٩.
- (٣) د. بعله الطاهر، دراسة تحليلية لأثر الجباية العادية والبتروولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البيليدة، ٢٠١٥.
- (٤) د. بان علي حسين المشهداني، واقع القطاع المصرفي السعودي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي والتحديات التي تواجهه للمدة من ٢٠٠٦-٢٠١٦، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، العدد ١٨، ٢٠١٧.
- (٥) د. فريد راغب النجار، أسواق المال والمؤسسات المالية محاور التمويل الاستراتيجي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط١، ٢٠١٨.
- (٦) د. خالد بن حمد عبد الله القدير، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر.
- (٧) د. خليل عليان عبد الرحيم، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية (الفرص-التحديات) معهد الادارة العامة، السعودية، ط١، ٢٠١٩.
- (٨) د. رشيد صالح عبدالفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.
- (٩) د. فضل علي ناجي، الجهاز المصرفي اليمني والتكيف مع تحرير الخدمات المصرفية المتوقعة، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، العدد ١٩، عدن، ديسمبر، ٢٠٢٠.
- (١٠) د. مها نصر الدين حماد فضل، دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة ولاية

- (١١) جنوب كردفان للفترة من ٢٠٠٠م - ٢٠١٥م، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٧.
- د. هيل عجمي جميل، رمزي ياسين رسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٩.
- (١٢) د. يوسف عثمان إدريس وآخرون، كيفية تحديد هوامش أرباح المرابحات بالمصارف خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)، سلسلة الدراسات والبحوث، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، أغسطس ٢٠٠٦.

ثانيًا. المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Micheal J. treble cock & Robert Hawse: the Regulation of International trade, 2 nd edition, routlege, London 1999.
- 2- LESLIEV. CASTLE, Christopher Findlay, Rovort M. stern & Berbard M. hoekman: pacific trade in services" the service sector in economic structure and in international transactions, Kim Huplee prionting, Singapore, 1988.